منشورات مركز الإمام مالك الإلكتروني

الفتح المبين

في بيان المقصود من المرشد المعين

(قسم العقيدة)



تأليف

الشيخ الصادق عابد

جمعه ورتبه

الجيلالى فاطمى وحسن أزروال المالكى

الفتح المبين

في بيان المقصود من المرشد المعين

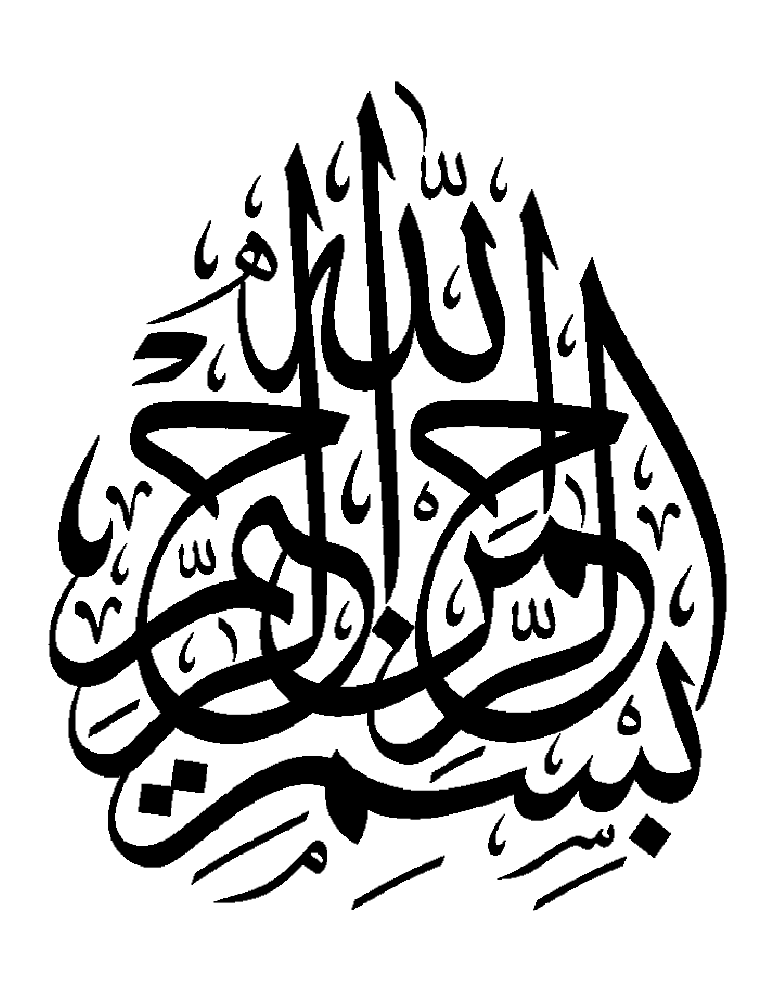
تأليف

للشيخ الصادق عابد

جمع وترتيب

الجيلالي فاطمي وحسن أزروال المالكي

منشورات مركز الإمام مالك الإلكتروني


بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وعلى آله وصحبه.

أما بعد:

هذا شرح كتبته لنفسي للمراجعة، ثم ظهر لي نشره على هذه الصفحة عسى أن يستفيد منه من هو مثلي، ويصحح ما فيه من أخطاء من هو أعلم مني، فيعم ما فيه من العلم، وينتشر ما فيه من الخير، والله من وراء القصد، وهو حسبي ونعم الوكيل.

وهذا أوان الشروع في المقصود.

توطئة وتمهيد في بيان السبب الحامل لي على هذا الشرح، وبيان المقصود من هذه المنظومة على وجه الإجمال

النقطة الأولى: إن السبب الذي حملني على وضع هذا الشرح على هذه المنظومة مع كثرة شراحها هو أنني رأيت بعض المعاصرين قد شرحها على خلاف مراد ناظمها، ربما ظنا منه أنه يقدم خيرا لمؤلفها وللمستفيد منها، وهذا في الحقيقة تحريف وتطاول على العلماء، لم يقع في تاريخنا الإسلامي مثله، فانتهضت للدفاع عن مؤلفها.

ولما كان هذا المتن موجها بالدرجة الأولى للعامة وليس لأهل الاختصاص، وأصبحنا الآن في زمن السرعة، وعدم البركة في الأوقات، ملت إلى هذا النوع من الشرح، حتى يستطيع الناظر في هذا الشرح أن يصل إلى مقصود الناظم في وقت يسير، وقد حاولت الاختصار إلا ما لا بد منه في فهم المقصود.

النقطة الثانية: بيان المقصود من هذه المنظومة

إن هذه المنظومة شرح وبيان لحديث جبريل عليه السلام، الذي اشتمل على أربعة مواضيع، وهي الإسلام والإيمان والإحسان وعلامات الساعة، وبين فيه النبي عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم: أن الدين يدور على هذه المحاور الأربع، وقد عد المتقدمون الثلاثة الأولى منها أركانا للدين الإسلامي، ولم يجعلوا المحور الرابع ركنا للدين- مع أن الحديث يقتضي ذلك-لأسباب ليس هذا محل بسطها، إلا أنهم أفردوا علامات الساعة بالتأليف وأشبعوها بحثا، لكنها ظلت غير محسوبة من أركان الدين إلى أن هيأ الله في عصرنا من اهتم بها اهتماما بالغا وعدها ركنا من أركان الدين، وألف فيها كثيرا من الكتب، فجازاه الله عن دينه خيرا، لكن ابن عاشر رحمه الله حصر الدين في ثلاثة أركان أسوة بالسواد الأعظم من علماء هذه الأمة، حيث قال:(والدين ذي الثلاث خذ أقوى عراك).

في حوصلة أركان الدين الثلاث من خلال منظومة ابن عاشر وبيان مرجعية الناظم في تفسير هذه الأركان وتفصيلها

النقطة الأولى: حاصل هذه الأركان الثلاث هو أن الله خلقنا للعبادة،كما قال تعالى:(وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون)، وليس المطلوب منا مجرد العبادة،بل المطلوب منا الوصول إلى أقصى مراتب العبادة، وهو مرتبة المشاهدة أو على الأقل مرتبة المراقبة، وهذا قد عالجه ركن الإحسان، والناظم-رحمه الله-قد تكلم في هذا الركن عن التوبة وعن التقوى، فالتوبة هي الرجوع من مخالفة هذا الدين إلى موافقته، أي الرجوع من الكفر إلى الإيمان ومن المعصية إلى الطاعة،

والتقوى هي الالتزام بالشريعة علما وعملا، والترقي في ذلك إلى أن تصل إلى مقام الإحسان في العبادة، وهذا يقتضي منا معرفة المعبود وكيفية العبادة، أي معرفة الشارع ومعرفة شريعته، فوضع لمعرفة المعبود ركن الإيمان، ووضع لمعرفة العبادة ركن الإسلام.

النقطة الثانية: بيان مرجعية الناظم في تفسير وتفصيل أركان الدين الثلاث.

لابد أن نعلم أولا أن منظومة ابن عاشر اشتملت على ثلاثة علوم، وهي: العقيدة والفقه والتصوف.

فعلم العقيدة لبيان ركن الإيمان وعلم الفقه لبيان ركن الإسلام وعلم التصوف لبيان ركن الإحسان.

ولا بد أن نعلم ثانيا أنه لا خلاف بين الفرق المنتمية إلى الإسلام في هذه الأركان، أي أن للدين هذه الأركان، وإنما الخلاف بينها في فهمها.

ولا خلاف أيضا في أن مصادر هذه الثلاث هي الكتاب والسنة وأقوال السلف الصالح، ولكن الخلاف إنما هو في فهمها.

لذلك احتاج الناظم (رحمه الله) أن يبين مرجعيته في تفسير هذه الأركان وبيانها، فقال:(رحمه الله)

في عقد الأشعري وفقه مالك ❀ وفي طريقة الجنيد السالك

والمعنى أنه فسر وبين وفصل هذه الأركان على فهم الإمام أبي الحسن الأشعري في علم العقيدة المتعلق بركن الإيمان، وفهم الإمام مالك في علم الفقه المتعلق بركن الإسلام، وفهم الإمام أبي القاسم الجنيد في علم التصوف المتعلق بركن الإحسان.

فكل واحد من هؤلاء الأقطاب الثلاث جمع ما يتعلق بهذه الأركان من آيات وأحاديث وأقوال من سبقه من أهل العلم واستخرج منها ذلكم العلم، والتفت الأمة حولهم وأجمعوا على جلالتهم وصحة

فهمهم، وتكونت لكل واحد منهم مدرسة.

فالأشعرية مدرسة في العقيدة، وللمالكية مدارس، والجنيدية مدرسة في علم التصوف، وتفرعت عنها مدارس شتى، تسمى الآن بالطرق الصوفية، كلها لها سند متصل بمدرسة الجنيد.

زيادة بيان وتفصيل لمرجعية الناظم (رحمه الله):

إن ما ذكره الناظم من مرجعيات في العقيدة والفقه والسلوك(التصوف): هي مرجعيات سنية،أي تمثل أهل السنة في هذه العلوم الثلاثة المبينة لأركان الدين الثلاث، فأهل السنة والجماعة لهم في العقيدة مدرستان:(الأشاعرة- الماتريدية)، ولهم في الفقه أربع مدارس:(المالكية–الشافعية–الأحناف–الحنابلة)، مثالهم في الفقه كطريق عريض له أربعة مسالك تؤدي إلى غاية واحدة، فكل من سلك طريقا من هذه الطرق وصل إلى نفس الغاية،وهي مرضاة الله والفوز بالجنة، وأما التصوف فكل طريق من الطرق الموجودة اليوم إذا كان لها سند متصل إلى مدرسة الجنيد ولم تخالف في العقيدة المدرستين السابقتين وكانت على مذهب من المذاهب الأربعة في الفقه فهي طريقة سنية وإلا فلا.

فأئمتنا في العلوم الثلاثة المفسرة لأركان الدين الثلاث: سبعة، وهم أبو الحسن الأشعري وأبو منصور الماتريدي في العقيدة، ومالك والشافعي وأبو حنيفة وأحمد في الفقه، وأبو القاسم الجنيد في التصوف.

في بيان ما اشتملت عليه الخطبة، ومقدمة العقيدة

النقطة الأولى: بيان ما اشتملت عليه الخطبة.

في هذه الخطبة عرف الناظم(رحمه الله)بنفسه، وافتتح منظومته بالبسملة والحمدلة والصلاة والسلام على النبي سيدنا مُحَّد (عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم) وعلى آله وصحابته ومن اقتدى بهم إلى يوم الدين، ثم طلب من الله(ﷻ وتقدست أسماؤه وصفاته) أن يعينه على أن ينظم المسائل الضرورية في علم العقيدة على منهج الإمام أبي الحسن الأشعري، والمسائل الضرورية في علم الفقه على مذهب الإمام مالك، والمسائل التي لابد منها في علم التصوف على طريقة الإمام أبي القاسم الجنيد، رحمهم الله جميعا.ولا أريد التوسع في الكلام على هذه الأمور التي اشتملت عليها الخطبة، فقد أشبعت بحثا من غيري، فقد ترجموا للناظم (رحمه الله) حتى أفردوه بترجمة، وأما البسملة والحمدلة والصلاة والسلام على النبي فقد أفردت بتآليف كثيرة من رسائل وكتب، فمن أرادها فليرجع إليها فهي متوفرة بحمد الله.

والناظم(رحمه الله)كما افتتح منظومته بالحمد لله والصلاة والسلام على رسوله(ﷺ) اختتمها بهما، رجاء لبركتهما، وقد حقق الله له ذلك، فألقى الله سبحانه وتعالى على هذه المنظومة القبول، فقد اعتنى بها خلق كثير من المالكية،حفظا وتدريسا وشرحا وتبيينا، وما زال الناس إلى يومنا هذا متعلقين بها، فهي الآن تدرس في معظم مدارس المالكية، حتى أصبحت معلما على مرجعيتنا الدينية، فقل من لا يتمثل بهذا البيت منها وهو:(في عقد الأشعري وفقه مالك*وفي طريقة الجنيد السالك) وكيف لا يكون لها ذلك وهي تشتمل على المسائل الضرورية من أركان الدين الثلاث التي لا يسع المسلم الجهل بها، والجاهل بها يعد أميا عند الناظم(رحمه الله تعالى ورضي عنه

وأرضاه).فقد قال:(للأمي تفيد) والمراد به عند الناظم :الجاهل بالمسائل التي احتوت عليها منظومته.

النقطة الثانية: بيان ما اشتملت عليه مقدمة العقيدة.

تمهيد: هذه المقدمة ذكر فيها الناظم: تعريف الحكم العقلي، وأقسامه، وأول واجب على المكلف، وشروط التكليف.

ولكن ما هو السبب الذي حمله على بيان الحكم العقلي وأقسامه وهي الواجب والمستحيل والجائز، يتجلى السبب من خلال بيان ما يلي:

1–أن هذه المنظومة مشتملة على علم العقيدة والفقه والتصوف،ومسائل هذه العلوم هي أحكام شرعية، أي مأخوذة من الشرع كتابا وسنة، والأحكام الشرعية نوعان:-أحكام شرعية اعتقادية وأحكام شرعية عملية، فالأولى طلب منا الشرع الجزم بها، والثانية طلب منا الجزم بها والعمل بها بأن نطبقها في حياتنا، فمثلا (الله واحد) هذا حكم شرعي اعتقادي، يطلب منا أن نصدق به، و(الصلاة واجبة)حكم شرعي عملي، المطلوب منا أن نجزم به وأن نطبقه في حياتنا، فالأحكام الشرعية الإعتقادية هي التي يذكرها في علم العقيدة، والأحكام الشرعية العملية هي التي تذكر في علمي الفقه والتصوف.

2–الأحكام الشرعية الاعتقادية لا تخالف العقل(المبادئ الأساسية للعقل) أبدا، فلا يوجد فيها حكم يستحيل عقلا، بل جميعها إما واجب عقلا أو ممكن عقلا، فمثلا(الله قادر)هذا الحكم ثابت شرعا وهو واجب عقلا، و(وجود السماوات السبع والعرش والكرسي والملائكة والجنة والنار وغيرها من الغيبيات)هذه ثابتة بالشرع، وهي ممكنة عقلا، فجميع الأحكام الشرعية الاعتقادية إذا عرضناها على العقل نجدها إما واجبة وإما ممكنة، وليس فيها حكم

مستحيل عقلا.

3-الكتب المؤلفة في العقائد نوعان:

أ) كتب تقتصر على ذكر عقائد أهل السنة، إما وحدها أو بأدلتها الشرعية، وهذه صالحة لمن اطمأنت نفسه ولم ترد عليها أي شبه، وإنما يريد التعرف عليها فقط، ومنها:

-العقيدة الطحاوية، والأسماء والصفات للإمام البيهقي، واعتقاد أهل الحديث للإمام أبي بكر إسماعيل، واعتقاد أهل الحديث للإمام الصابوني، والرسالة الوافية للإمام أبي عامر الداني (المقرئ الكبير الفقيه المحدث الأشعري).

(ب) كتب تذكر العقائد وتذكر معها البراهين العقلية وتذكر ما قد يرد عليها من الشبه وتجيب عنها، وتسمى هذه بكتب علم الكلام، وتسمى الأولى بكتب العقيدة الإسلامية، والطريقة الفضلى لتعلم علم الكلام: أن يبدأ الطالب بأم البراهين، ثم جوهرة التوحيد، ثم العقائد النسفية، ثم الاقتصاد في الإعتقاد، ثم المقاصد وشرحه للتفتازاني.

ولما كانت طريقة الناظم (رحمه الله) هي عرض العقائد على طريقة المتكلمين، فقد ذكر العقائد مشفوعة ببراهينها العقلية، -لما كان كذلك-احتاج إلى بيان الحكم العقلي وتقسيمه إلى الواجب والمستحيل والممكن، حتى إذا ذكر هناك هذه الثلاث كان الطالب على علم بها من قبل.

تعريف الحكم العقلي وأقسامه، وأول واجب على المكلف، وشروط التكليف

سبق أن ذكرنا أن هذه المقدمة ذكر فيها الناظم (رحمه الله):

تعريف الحكم العقلي وأقسامه، وأول واجب على المكلف، وشروط التكليف، والآن نشرع -بحول الله- في بيان هذه المسائل الثلاث.

المسألة الأولى: تعريف الحكم العقلي وبيان أقسامه:

قال الناظم (رحمه الله) :(وحكمنا العقلي إلى قوله: كل قسم). تعرض الناظم في هذه الأبيات الأربعة لتعريف الحكم العقلي، وقسمه إلى واجب ومستحيل وجائز(ممكن)، وقسم كل واحد من هذه الثلاثة إلى ضروري وإلى نظري.

وتتميما للفائدة نعرف الحكم من حيث هو، ونذكر تقسيماته.

تعريف الحكم: هو ثبوت أمر لأمر أو نفي أمر عن أمر. مثال الإثبات:(الجو بارد)، ومثال النفي:(الجو ليس ببارد)، فثبوت البرودة للجو يسمى حكما، ونفيها عنه يسمى حكما كذلك.

وإذا لاحظنا كلامنا فإننا نجده يشتمل على أحكام كثيرة، فإننا كثيرا ما نصدر أحكاما في حق أنفسنا وفي حق غيرنا، نقول فلان طيب، وفلان ليس بعالم، وأنا أحب كذا، ولا أحب كذا...إلخ.

تقسيمات الحكم: الحكم له ثلاثة تقسيمات بثلاثة اعتبارات.

✓فينقسم من حيث ذاته (باعتبار ذاته) إلى واجب ومستحيل وممكن.

- ✓ وينقسم من حيث مصدره (باعتبار مصدره) إلى عقلي وعادي ووضعي.
- ✓ وينقسم من حيث طريق الوصول إليه (باعتبار ذلك) إلى ضروري ونظري.

فتبلغ الأقسام ثمانية عشر قسما، ونلخصها فنقول:

الحكم ينقسم إلى واجب ومستحيل وممكن، وكل واحد من هذه الثلاثة إما عقلي أو عادي أو وضعي، فهذه تسعة، وكل واحد من التسعة إما ضروري أو نظري فتحصل ثمانية عشر.

فكل من الواجب والمستحيل والممكن ينقسم إلى ستة أقسام، وإن شئت قلت: كل من الحكم العقلي والعادي والوضعي ينقسم إلى ستة أقسام، فالنتيجة واحدة.

بيان الحكم العقلي بأقسامه الستة

المراد بالحكم العقلي هو المبني على المبادئ الأساسية التي يعمل بها العقل، وهي ترجع إلى مبدأين، وهما مبدأ (الهوية) ومبدأ (عدم التناقض).

بيان مبدأ الهوية: هو أن الشيء لا يكون إلا نفسه ويستحيل أن يكون غيره. فإذا أدركنا مثلا معنى السماء ومعنى الأرض، وقارنا بين المعنيين فإنا ندرك بالبداهة أن السماء غير الأرض، وكذلك إذا أدركنا مفهوم المثلث ومفهوم المربع أدركنا أن المثلث غير المربع. ويستحيل أن يكون مربعا، فالثلث هو المثلث وليس هو المربع وهكذا، فلو قال لنا قائل إن الشيء الفلاني موجود ومعدوم في نفس الوقت أو قائم وجالس معا، أو المثلث له أربعة أضلاع، نقول له هذا مستحيل لأنه يتناقض مع مبدأ الهوية.

بيان مبدأ عدم التناقض: هذا المبدأ يرجع إلى مبدأ الهوية، واعلم أن نقيض كل شيء رفعه (نفيه)، فنقيض (موجود) هو (غير موجود)، ونقيض(قائم) هو (غير قائم)، وهكذا .

وقاعدته: النقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان، فلا يكون الشيء موجودا وغير موجود في وقت واحد من جهة واحدة، وقائم وغير قائم وأبيض وغير أبيض، وهكذا.

-فالحكم العقلي هو المبني على هذين المبدأين، ثم الحكم العقلي إما أن يكون واجبا أو مستحيلا أو ممكنا.

بيان الحكم العقلي بأقسامه الست

سبق أن بينا أن الحكم العقلي هو المبني على مبدأ الهوية أو عدم التناقض، وذكرنا أنه ينقسم إلى واجب ومستحيل وممكن، وأن كل واحد منها ينقسم إلى ضروري وإلى نظري، والآن نريد أن نعرف هذه الأقسام الست.

اعلم أن الحكم الذي هو ارتباط أمر بأمر ثبوتا أو نفيا، هذا الارتباط إذا عرضناه على العقل (المبادئ الأساسية للعقل) فإن وجدناه ثابتا لا يقبل النفي، فهذا هو المسمى عندهم بالواجب، وإن وجدناه منفيا لا يقبل الثبوت فهذا هو المستحيل، وإن وجدناه يقبل الثبوت ويقبل النفي فهو الممكن والجائز.

ثم إن كلا من الوجوب والاستحالة والجواز إذا كان لا يحتاج إلى دليل فإنه يسمى ضروريا وإن احتاج إلى دليل فإنه يسمى نظريا.

فالضروري: هو المبني على المبادئ الأولية للعقل بدون واسطة، وهذا معنى كونه لا يحتاج إلى دليل، والنظري هو المبني عليها لكن

بواسطة فأكثر، وتلك الواسطة هي الدليل، فمعنى الدليل هو إرجاعه إلى تلك المبادئ الأولية.

نضرب مثالا للتوضيح:(الواحد نصف الاثنين) فهذا ثابت لا يقبل النفي، فهو واجب ووجوبه لا يحتاج إلى أن نبرهن عليه، بينما لو قلنا:(الواحد ربع عشر الأربعين) فهذا واجب أيضا لكن يحتاج إلى برهان، بأن نقول: لأن عشر الأربعين أربعة وربع الأربعة واحد، وهكذا يقال في بقية المسائل الحسابية التي يحتاج في حلها إلى عمليات حسابية.

والآن نضرب أمثلة لكل قسم من أقسام الحكم العقلي الواجب والمستحيل والممكن الضروري والنظري.

مثال الواجب الضروري: المثلث له ثلاثة أضلاع.

مثال الواجب النظري: الله سبحانه موجود، فهذا يحتاج إلى دليل.

مثال المستحيل الضروري: المثلث له أربعة أضلاع.

مثال الممكن الضروري: يوجد مثلث قائم فهذا ممكن لأن المثلث له أشكال أخرى فقد يكون قائما، وقد يكن متساوي الساقين وقد يكون غير ذلك.

مثال الممكن النظري: الله سبحانه يرزق من يشاء ويفقر من يشاء، ويضل من يشاء ويهدي من يشاء، فهذا من الممكن الذي يحتاج إلى دليل فهو من الممكن النظري.

تنبيهان:

1-جميع الواجبات والمستحيلات والممكنات في حقه سبحانه هي من القسم النظري.

2–هذه الواجبات والمستحيلات والجائزات في حق الله سبحانه أدلتها واضحة، فهي قريبة من الضروريات، لذلك معرفة الله تعالى يتوصل إليها بتأمل يسير.

في بيان الحكم العادي بأقسامه الست

الحكم العادي هو: الحكم المبني على ملاحظة الواقع، أي العادة المستمرة التي أجرى الله سبحانه عليها هذا الكون الواسع جدا والذي نعيش في جزء يسير منه، ومن الحكم العادي: الأحكام المستفادة من التجارب.والعلوم التجريبية معظم أحكامها عادية.

والأحكام العادية: منها الضرورية، وهي التي لا تحتاج إلى تكرار الملاحظة والمشاهدة، ومنها النظرية وهي التي لا يتوصل إليها إلا بعد إعادة المشاهدة والملاحظة عدة مرات.

وينقسم الحكم العادي أيضا إلى واجب ومستحيل وممكن. ولنضرب لذلك أمثلة:

من أمثلة الواجب العادي: "شروق_الشمس من الشرق" "سقوط الثمرة على الأرض إذا انفلتت من الشجرة" " الإنسان يغرق في الماء" "الورقة تحترق في النار" " السمك يعيش في الماء". فهذه واجبات في العادة، أي أمور ثابتة لا تقبل النفي عادة، ومنها أيضا القوانين الفيزيائية والكيمائية.

من أمثلة المستحيل العادي: "شروق الشمس من الغرب" " الإنسان يطير" "الإنسان يمشي فوق الماء" " السيارة تسير بدون محرك" "الإنسان يعيش بدون هواء" " الإنسان يعيش في الماء"، فهذه أمور منفية لا تقبل الثبوت عادة.

من أمثلة الممكن العادي: " الإنسان يأكل في الصباح" "فلان يأكل التفاح" "فلان يسهر في الليل" " فلان في منزله" " فلان ينام في وقت الضحى" "فلان حفظ القرآن في سنة"، فهذه ممكنات في العادة، ليست بواجبة عادة ولا بممنوعة في العادة.

العلاقة بين الحكم العقلي والحكم العادي

أ) –العلاقة بين الواجب العقلي والواجب العادي:

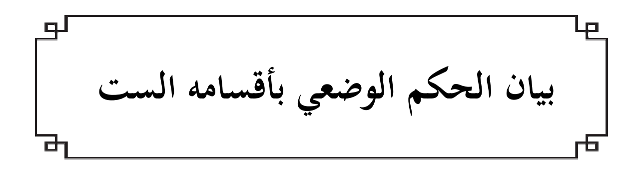
كل واجب عقلي فهو واجب عادي، وليس كل واجب عادي هو واجب عقلي، أعني أن بعض الواجبات العادية ليست بواجبات عقلية، فقولنا: النار محرقة، هذا واجب في العادة، ولكن يجوز العقل تخلف الإحراق عنها، أعني إذا أمسسنا ورقة غير مبلولة النار فإنها تحرقها وهذا ما نشاهده يحدث دائما، لكن العقل يجوز عدم الإحراق في هذه الحال، لأننا لو فرضنا عدم الإحراق في هذه الحال فإنه لا يلزم على هذا الفرض تناقض مع مبدأ الهوية أو عدم التناقض، لأن النار ليس من حقيقتها الإحراق، بل هو قدر زائد على حقيقتها.

وهذه القاعدة من فوائدها: عدم إنكار خوارق العادة، لأنه لو قلنا إن كل واجب عادة هو واجب عقلا، بمعنى الواجب العادي يستحيل تخلفه لأدى بنا ذلك إلى إنكار معجزات الأنبياء.لأنها مخالفة للعادة.

ج) –العلاقة بين الممكن العقلي والممكن العادي:

–كل ممكن عادي فهو ممكن عقلي، وليس كل ممكن عقلي هو ممكن عادي، أقصد أن بعض الممكنات العقلية هي مستحيلة في

العادة، مثل مشي الإنسان على الماء هو ممكن عقلا لكنه مستحيل عادة.



بيان الحكم الوضعي بأقسامه الست

الحكم الوضعي: هو الحكم الذي يكون من إنشاء الفاعل المختار، أي الذي ينشئه الفاعل باختياره وإرادته، ويشمل الأحكام التي جاءت بها الشريعة الإسلامية، لأنها من وضع الله سبحانه.

ولذلك عرفوا الدين بأنه: "الأحكام التي وضعها الله –تعالى– باعثة للعباد إلى الخير الذاتي" أي إلى السعادة الأبدية والقرب من رب العالمين.

كما يشمل الحكم الوضعي: القوانين الوضعية التي وضعها البشر لتنظيم حياته، ويشمل أيضا: الاصطلاحات اللغوية فإنها أيضا وضعية، سواء قلنا: إنها من وضع الله –سبحانه– أم قلنا: إنها من وضع البشر.

والحكم الوضعي: ينقسم أيضا إلى ضروري وإلى نظري. فالضروري هو الذي يشترك في معرفته عامة الناس، بينما النظري هو الخاص بالنخبة من المجتمع.

كما ينقسم الحكم الوضعي: إلى واجب وممنوع وجائز.

فمن أمثلة الواجب الوضعي: (وجوب الصلاة والصيام وبقية العبادات)، (القوانين الوضعية الملزمة لأفعال معينة، ومنها قانون المرور. مثل أن الضوء الأحمر في إشارة المرور يدل الوقوف).

الاصطلاحات اللغوية: سواء قلنا إنها من وضع الله أم قلنا إنها من وضع البشر، مثل دلالة لفظ القلم على الذي يكتب به.

ومن أمثلة الممنوع الوضعي: جميع الممنوعات سواء كانت ممنوعة بالشريعة أم بالقوانين البشرية أم بالعادات والتقاليد الاجتماعية، ومنها السرقة والمخدرات، وبقية الآفات الاجتماعية.

ومن أمثلة الممكن (المباح) **الوضعي:** الأكل والشرب والكلام والمشي والنوم وغير ذلك مما لا يعود بالمضرة على النفس ولا على الغير، والمباحات الوضعية التي هي من وضع البشر: تختلف باختلاف المجتمعات الإنسانية فبعض الأشياء متفق على إباحتها بين البشر، وبعضها مختلف فيها، فمثلا شرب الخمر والزواج بالمحارم مباح في بعض الدول قانونيا.

تنبيه: قد قرر علماء العقيدة من أهل السنة: أن الأحكام الشرعية هي من وضع الله تعالى، وأنها تابعة لمشيئته سبحانه، فجميع الأحكام الشرعية موقوفة على ورود الشرع(مجيئه).

فلا يمكن لنا أن نعرف حكم الأفعال وحكم الأشياء من وجوب وندب وحرمة وكراهة وإباحة قبل مجيء الشريعة، نعم جميع الناس يشتركون في معرفة كثير من القيم الإنسانية التي جاء بها الإسلام، فالقيم التي جاء بها الإسلام هي قيم إنسانية قبل أن تكون قيم دينية، لكن لا يعرف الإنسان أن الله سبحانه قد رتب الثواب على الانسجام مع هذه القيم والعقاب على مخالفتها إلا بعد مجيء الشريعة. لقوله تعالى: ﴿وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا﴾ أي ولا مثيبين، فقد نفت الآية الكريمة الثواب والعقاب على الفعل قبل مجيء الشريعة الإلهية.

إلى هنا أتينا على نهاية المسألة الأولى وهي بيان الحكم وأقسامه.

والناظم –رحمه الله–إنما تكلم على الحكم العقلي وأقسامه الستة. والآن نشرع بحول الله في بيان المسألة الثانية من مسائل هذه المقدمة.

المسألة الثانية: أول واجب على المكلف

قال الناظم–رحمه الله تعالى–في بيان هذه المسألة:

أول واجب على من كلفا ❀ ممكنا من نظر أن يعرفا

اللـــه والرسل بالصفات❀ مما عليـــها نصب الآيات

بيان المقصود من هذين البيتين: يقول الناظم –رحمه الله– إن الإنسان– إذا وصل إلى مستوى التكليف[بأن كان بالغا عاقلا سليم الحواس(ولو السمع فقط أو البصر فقط) قد بلغه الإسلام بطريق صحيح] وكان مع ذلك متمكنا من النظر (معرفة الدليل) متمكنا منه من جهة التهيؤ والقابلية والصلاحية،بأن لا يكون بليدا، ومن جهة الوقت، بأن يبقي حيا بعد البلوغ مدة يمكنه النظر (إقامة الدليل) فيها، –قلت إن الإنسان إذا توفر فيه هذان الأمران:(التكليف والتمكن من النظر): فأول ما يجب عليه من التكاليف الشرعية: معرفة صفات الله سبحانه ومعرفة صفات رسله الكرام.

والمراد بمعرفتهما: أن يجزم بهما وأن يكون جزمه بهما ناشئا عن دليل، لا عن تقليد وإتباع للغير.

وبعد أن بينا مقصود الناظم–رحمه الله–إجمالا، نبينه تفصيلا، فنقول وبالله التوفيق: ما المراد بالمعرفة هنا؟ وما حكمها، هل هي واجبة أو غير واجبة؟ وإذا كانت واجبة فهل وجوبها وجوب الأصول أو وجوب الفروع؟ وهل هي واجبة بالعقل أو بالشرع؟ وهل هي أول واجب على المكلف أم هناك واجبات قبلها؟ وهل الواجب معرفة جميع صفات الله تعالى، أم البعض منها؟ وهل المعرفة هي الإيمان أو الإيمان

شيء زائد على المعرفة؟ وهل يمكن أن نعرف صفات الله بحقيقتها أم نعرفها بأحكامها فقط؟ تفصيل هذه المسألة يكون بالجواب عن هذه الأسئلة.

-**الجواب عن السؤال الأول:** المعرفة هي: الجزم بالعقائد الإسلامية الحقة الناشئ عن دليل. فمن لا جزم عنده (الظان والشاك والمتوهم) لا يسمى عارفا، وهو غير مؤمن بالاتفاق، ومن كان عنده جزم لكن بمعتقدات مخالفة للعقائد الإسلامية الحقة، فهل يعتبر عارفا؟ نقول في الجواب: المسألة فيها تفصيل: فإن كانت معتقداته مخالفة لما جاء به الإسلام فليس بعارف ولا بمؤمن، وهذا بلا خلاف. وإن كانت معتقداته قد فهمها من الإسلام لكنها مخالفة لعقائد أهل السنة، مثل من يعتقد بأن الله سبحانه جسم، أو تحله الحوادث، أو أن العالم قديم بالنوع، أو يعتقد بفناء النار، أو غير ذلك من العقائد المخالفة لعقائد أهل السنة، فهذا لا يسمى عند أهل السنة عارفا، ولكنه يبقى في دائرة الإيمان مادامت عقيدته غير متفق على تكفير معتقدها.

-بقي أن نبين حكم من كان جازما بالعقائد الإسلامية الحقة ولكن جزمه غير ناشئ عن دليل، بل هو نابع من تقليد ومتابعة للغير، كالذي يولد في بيئة إسلامية فيجزم بما يجزمون به دون أن يعرف أدلة هذه العقائد، وهذا يسمى عند أهل هذا العلم بالمقلد، وهو قليل جدا في الأمة الإسلامية، لأن المراد بالأدلة هنا الأدلة العقلية الإجمالية، ولا يشترط فيها أن تكون على طريقة المتكلمين، بل أي دليل يتيسر له فهو كاف، ويخرجه من دائرة التقليد إلى دائرة المعرفة.

-قد سبق أن بينا أن الجازم بالعقائد الإسلامية الحقة إن كان جزمه بها ناشئا عن دليل عقلي يسمى عارفا بالعقائد، وإن كان جزمه بها ناشئا عن متابعة للغير يسمى مقلدا، والسؤال الآن هو: هل يكفي

التقليد في العقائد أو لابد من معرفة الدليل؟. وهذا يقودنا إلى بيان حكم المعرفة، هل هي واجبة أولا؟ وهل وجوبها مثل وجوب أصول الشريعة؟ من الإيمان بالله وملائكته إلخ.بحيث يكفر تاركها، أو واجبة وجوب فروع الشريعة؟ مثل وجوب بر الوالدين ورد الوديعة والإنفاق على العائلة؟ بحيث لا يكفر تارك ذلك، وإنما يعتبر مؤمنا عاصيا. وهل وجوب المعرفة ثابت بالشرع أو هو ثابت بالعقل؟

-**الجواب:** المعتمد عند علماء العقيدة: أن المعرفة واجبة وجوب الفروع، وعليه فإن المقلد مؤمن عاص (آثم) إن كان مكلفا متمكنا من معرفة الدليل،وإلا فهو غير عاص .

والمعرفة واجبة بالشرع (متوقفة على ورود الشرع) عند السادة الأشاعرة لأن جميع الأحكام الشرعية ومنها المعرفة واجبة بالشرع. وقال السادة الماتريدية إن جميع الأحكام واجبة بالشرع ما عدا المعرفة فهي واجبة بالعقل لوضوحها، ويترتب على هذا الخلاف: أن من عاش حياته ولم يبلغه الشرع، هل يحاسب يوم القيامة على ترك المعرفة أولا؟ فعلى قول الأشاعرة لا يحاسب، وعلى قول الماتريدية يحاسب.

وقد بين الناظم-رحمه الله-أن المعرفة هي أول الواجبات على المكلف المتمكن من النظر، وذهب بعض علماء العقيدة إلى أن أول واجب عليه هو النظر، لتوقف المعرفة عليه، وقد جاء في الشرع الحكيم ما يؤيد كلا من القولين، فالشرع كما أمر بالمعرفة و حث عليها،أمر بالنظر ورغب فيه، فمما يؤيد المعرفة قوله تعالى :﴿ فاعلم أنه لا إله إلا هو﴾ وقوله عليه الصلاة والسلام:(أنا أعلمكم بالله وأتقاكم له). وقوله أيضا:(أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله..)، والشهادة إنما تكون على علم بالمشهود به. ومما يؤيد النظر: الآيات التي تحث على النظر وهي كثيرة، مثل قوله تعالى:(" انظروا..". ألا ينظرون.." "أولا يرون.." الخ

ويجب على المكلف أن يعرف إجمالا أن الله سبحانه متصف بكل كمال ومنزه عن كل نقصان، وأما تفصيلا فقد بين الناظم –رحمه الله–أن الصفات التي يجب على المكلف أن يعرفها بالتفصيل هي: الصفات التي أقام الله–تعالى–عليها الأدلة النقلية والعقلية، وهي الثلاثة عشر صفة التي سيذكرها الناظم، فهذه أدلتها النقلية والعقلية مبثوثة في الكتاب والسنة. وهذا معنى قوله: **مما عليها نصب الآيات**.

–وهذه المعرفة ليست هي الإيمان، لأنها قد تحصل لغير المؤمن، كما حصلت لعلماء اليهود في حياة النبي ﷺ، قال تعالى عنهم: ﴿يعرفونه كما يعرفون أبناءهم﴾، وإنما الإيمان هو الإذعان والخضوع لما جاء به نبينا ﷺ مما هو معلوم من الدين بالضرورة، وهذا الإذعان والخضوع زائد على المعرفة وتابع لها.

–بقي السؤال الأخير من هذه المسألة وهو: هل معرفتنا لصفات الله تكون بمعرفة حقائقها أم بمعرفة أحكامها فقط؟

.بيان هذه المسألة يتوقف على معرفة الفرق بين الخالق والمخلوق: إننا نعتقد أن ربنا سبحانه ذات متصف بصفات الكمال ومنزه عن صفات النقصان، والمخلوقات هي أيضا ذوات متصفة بصفات، ونعتقد أن الخالق مخالف تمام المخالفة للمخلوق، كما سيأتي في صفة المخالفة الواجبة لله، فلا يمكن للمخلوق إدراك حقيقة الخالق ولا حقيقة صفاته، لأن الخالق فوق خيال المخلوق، غاية ما ندركه هو أحكام هذه الصفات.

فمثلا: صفة العلم، فعندما نتكلم عن علم المخلوق: نفصل فنقول: إن العلم هو صفة، وهذه الصفة هي من الكيفيات، والكيفيات أقسام، والعلم من الكيفيات النفسانية.الخ. بينما عندما نتكلم عن علم الخالق لانفصل هذا التفصيل، بل نكتفي بقولنا: هو صفة، ثم

نبين أحكام هذه الصفة، فنقول: وهذه الصفة، أزلية، وهي قائمة به سبحانه، وهذه الصفة تنكشف بها جميع المعلومات، انكشافا تاما..الخ.. وهذه أحكام للعلم وليست من مكونات حقيقته. وهذا هو معنى قولنا: إننا لا ندرك حقيقة صفاته سبحانه، وإنما ندرك بعض أحكامها فقط.

المسألة الثالثة: شروط التكليف

وإلى هذه المسألة أشار الناظم بقوله

وكل تكليف بشرط العقل❀ مع البلوغ بدم أو حمل

أو بمني أو بإنبات الشعر❀أو بثماني عشرة حولا ظهر

-الأحكام الشرعية تنقسم إلى: اعتقادية وإلى عملية، كما بينا سابقا، والعملية تنقسم إلى تكليفية وإلى وضعية، والناظم -رحمه الله- بين هنا: أن جميع أحكام الشريعة التي كلفنا الله بعلمها أو العمل بها- ماعدا الشرعية الوضعية- متوقفة عل العقل وعلى البلوغ.أي لا يكلف بها إلا العاقل البالغ.

.وقد قال علماؤنا إن النفس **(الروح)** هي المدركة للأشياء،والعقل هو آلة إدراكها، وهذه الآلة يخلقها الله -سبحانه- في الإنسان عندما ينفخ الملك الروح في الجنين، ولا يزال هذا العقل ينمو شيئا فشيئا إلى أن يصل إلى مستوى التكليف وتحمل المسؤولية وهو المعبر عنه فقهيا بالبلوغ،ولما كان بلوغ مستوى التكليف أمرا خفيا جعل الله له علامات تدل عليه.

-وقد ذكر الناظم -رحمه الله- للبلوغ خمس علامات:

- -علامتان خاصتان بالأنثى،وهما: (1-الحيض (العادة الشهرية) 2-الحمل.-وثلاث علامات مشتركة بين الذكر والأنثى، وهي (1)خروج المني (2) إنبات شعر العانة الخاص بالكبار،(3)-بلوغ ثماني عشرة سنة.-واعلم أن الأحكام الشرعية المتوقفة على العقل والبلوغ هي: الواجبات والمحرمات في شريعتنا.

وأما المندوبات والمكروهات والمباحات فلا تتوقف على البلوغ، فيخاطب بها الصبي مادام يعرف معنى التقرب إلى الله، وإذا فعلها فإنه يثاب على فعل المندوبات وترك المكروهات، فتكتب له الحسنات ولا تكتب عليه السيئات لحديث رفع القلم، ومعنى خطابه بالمندوبات والمكروهات: أن الواجب على البالغ مندوب في حقه، والمحرم على البالغ مكروه في حقه.

إضافة:

دليل المالكية على أن الصبي مكلف بغير الواجبات والمحرمات:(أ): -حديث ابن عباس-رضي الله عنهما-: أن امرأة رفعت صبيا فقالت: ألهذا حج؟ فقال: -ﷺ-نعم ولك أجر". **أخرجه مسلم في صحيحه.**

(ب): -حديث عمرو بن سلمة، وفيه: أنه صلى بالقوم وهو ابن ست أوسبع سنين). **أخرجه البخاري في صحيحه.**

فهذان الحديثان وغيرهما يدلان على صحة عبادتهم وإثابتهم عليها.



مبحث الإلهيات

سبق أن بينا أ ن الناظم–رحمه الله–ذكر في عنوان هذا المبحث الذي عبر عنه بالكتاب: أنه يريد أن يتكلم فيه عن الركن الأول من أركان الإسلام الخمس وهو الشهادتان، وعن العقائد المندرجة فيه. حيث قال: [كتاب أم القواعد وما انطوت_عليه من العقائد] ولكنه لما شرع في هذا المبحث عكس فقدم الكلام عن العقائد وأخر الكلام عن الشهادتين كما سيتضح لك.

وقد تكلم هنا على مبحثين: مبحث الإلهيات ومبحث النبوات، وقدم مبحث الإلهيات على مبحث النبوات لأن ما يتعلق بالخالق مقدم على ما يتعلق بالمخلوق.

–وذكر في هذا المبحث (**الإلهيات**): الصفات الواجبة والمستحيلة والجائزة في حق الله سبحانه،ثم أردف ذلك بالكلام على براهين الصفات الواجبة له تعالى والجائزة في حقه سبحانه. وسنتناولها–بقوة الله–على هذا الترتيب.

النقطة الأولى: الصفات الواجبة لله تعالى

لنعلم **أولا**: أن الصفات الثابتة لله سبحانه مذكورة في الشريعة مع أدلتها، إلا أنها منثورة فيها بدون هذا الترتيب الذي ذكره علماء العقيدة، فاستخرجها العلماء من نصوص الكتاب والسنة ورتبوها هذا الترتيب ليسهل تناولها على طلاب العلم، وثانيا: جاء في الشريعة أن لله تعالى كمالات لانهاية لها. فقد جاء الحديث الصحيح الذي رواه كل من الإمام مالك ومسلم وأحمد وغيرهم أن النبي–عليه الصلاة والسلام–كان من دعائه:(اللهم أعوذ برضاك من سخطك وبمعافاتك من عقوبتك وأعوذ بك منك لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت

على نفسك). وفي رواية:(لا أبلغ ثناء عليك). فهذا الحديث يدل على أن الله تعالى يتصف بكل كمال وأن هذه الكمالات لا يبلغها أفضل البشر عليه الصلاة والسلام فكيف بغيره، ويؤكد هذا المعنى قوله تعالى: ﴿يعلم مابين أيديهم وما خلفهم ولا يحيطون به علما﴾ **طه** (الآية**110**)

لكن صفات الله تعالى المأخوذة من الشريعة نصا أو استنباطا والتي يمكن إثباتها عقلا كما هي ثابتة شرعا والتي يجب على المكلف أن يعرفها بالتفصيل هي: التي ذكرها الناظم–رحمه الله تعالى–وهي: ثلاث عشرة صفة.

ونبدأ ببيانها ثم نذكر أدلتها على حسب ترتيبها في النظم.

الصفة الأولى: الوجود (الله موجود)، ومعنى هذه الصفة: أن الله–سبحانه–ثابت في خارج الأذهان، أي متحقق في الواقع، وليس هو فكرة ومفهوم ثابت في الأذهان فقط، فهو سبحانه: الذي طلب موسى عليه السلام رؤيته حيث قال: ﴿قال رب أرني أنظر إليك﴾، وهو الذي كلمه من وراء حجاب، وهو الذي رآه نبينا عليه الصلاة والسلام ليلة المعراج، كما قال صاحب الجوهرة: {هذا وللمختار دنيا ثبتت}. فالله ربنا متحقق في الواقع، ولو شاء أن نراه لرأيناه، لأنه موجود، وقد قرر علماء العقيدة أن كل موجود تصح رؤيته.

الصفة الثانية والثالثة: القدم والبقاء {(الله قديم)، (الله باق)}. ومعنى هاتين الصفتين هو أنه تعالى: لا بداية لوجوده ولانهاية لوجوده، فكما يجب علينا شرعا أن نعتقد أن الله سبحانه موجود في الواقع يجب علينا كذلك أن نعتقد أنه تعالى لا بداية ولانهاية لوجوده. وهذا هو معنى قولهم: "الله واجب الوجود" أي لا يقبل العدم لا أزلا ولا أبدا، ولتقريب ذلك للعقل نأتي بهذا المثال:"الواحد نصف الاثنين" فهذا الحكم لا يقبل النفي مهما رجعنا به إلى الماضي أو ذهبنا به إلى

المستقبل، فهو واجب عقلا.

ولقد عبر في الشرع الحكيم عن هاتين الصفتين: [بالأول؛ والآخر؛ وبالقديم؛ والباقي]. أما وصفه تعالى بالأول والآخر ففي قوله تعالى: ﴿هو الأول والآخر﴾. ومعنى الأول في الآية: السابق على الأشياء، قال ﷺ: {كان الله ولم كن شيء غيره}. ومعنى الآخر في الآية: الباقي بعد فناء الأشياء.قال تعالى: ﴿ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام﴾

وأما وصفه تعالى بالقديم وبالباقي ففي الحديث الشريف، أما الباقي فبالاتفاق.وأما القديم فقد ورد وصفه تعالى به بدل الأول في حديث التسعة والتسعين اسما فيما رواه ابن ماجه والنسائي من حديث أبي هريرة. وورد أيضا وصف الله بالقديم في قوله عليه الصلاة والسلام: {أعوذ بالله العظيم وبوجهه الكريم وسلطانه القديم من الشيطان الرجيم}.**رواه أبو داود بسند حسن،وأخرجه الحافظ السيوطي في الجامع الصغير.**

فقد وصف سلطانه تعالى بأنه قديم (لا أولا له) وما كان وصف لصفته تعالى فمن باب أولى أن يكون صفة لله سبحانه.وعليه يجوز وصفه تعالى بالقديم. أي الذي لا بداية له.

الصفة الرابعة: القيام بالنفس: وعبر عنها الناظم ـ رحمه الله ـ بالغنى المطلق: [الله قائم بنفسه الله غني عن غيره] ومعنى قائم بنفسه: مستقل بذاته، لا يحتاج إلى غيره، فهو الغني عن غيره، وغناه مطلق (من جميع الوجوه)، وهذا بخلاف المخلوقات فهي مفتقرة إلى الله في جميع أحوالها .

ولكن علماء التوحيد ركزوا هنا على أمرين: (**1**) –الغنى عن الموجد. (**2**) –الغنى عن الذات.ومعنى الأول: أنه سبحانه: لا يحتاج

إلى من يوجده، لأن المحتاج إلى الموجد هو من له بداية وربنا ليست له بداية.

ومعنى الثاني: أنه سبحانه لا يحتاج إلى ذات يقوم بها، لأنه تعالى ذات، والذات لا تفتقر في وجودها إلى ذات أخرى، بخلاف الصفة، فالصفة لا توجد مستقلة بنفسها، بل لا توجد إلا في ذات، فالألوان كالبياض مثلا لا يوجد إلا في ذات. والله ذات.والدليل على ذلك: أنه متصف بالصفات الوجودية الآتية وهي القدرة والإرادة..الخ. ومن المعلوم أن الصفة لا تتصف بالصفة فلو كان 'سبحانه' صفة لما اتصف بهذه الصفات.

والمقصود الأول بهذه الصفة وهي: القيام بالنفس: أنه "سبحانه" ذات وليس صفة لهذا العالم أو لشيء منه .

فيجب علينا شرعا أن نعتقد أن الله "تعالى": ذات موجود في الواقع لا بداية لوجوده ولا نهاية له، وإن شئت قلت: هو ذات واجب الوجود.

الصفة الخامسة: المخالفة للحوادث: (الله مخالفة للحوادث).
والمراد بالحوادث: المخلوقات، فالله "سبحانه" مخالف لمخلوقاته في ذاته وصفاته أفعاله. فحقيقة ذاته مخالفة لحقيقة ذوات المخلوقات، وحقيقة صفاته مخالفة لحقيقة صفاتهم، وحقيقة أفعاله مخالفة لحقيقة أفعالهم .

وهذه الصفة (المخالفة للمخلوقات) هي الفارق بين المنزهة والمجسمة.

فالمنزهة يعتقدون أن الله "سبحانه" منزه عن الجسمية ولوازمها. لأنه مخالف للمخلوقات، وهذه المخلوقات أجسام، وحقيقة الجسم: ماله مقدار، فهو يشغل مقدارا ما من الفراغ. فالمقدار والشكل والصورة من حقيقة الجسم. وكون الجسم على هذا المقدار المعين دون

بقية المقادير أو بهذه الصورة دون غيرها ليس لذات الجسم، لأنه بالنظر إلى ذاته يمكن أن يكون على ما لا يحصى من المقادير والصور والأشكال. والذي نشاهده من الكون أجسام لها مقادير معينة، فالأرض التي نعيش عليها لها مقدار معين من الطول والعرض.وهذا المقدار ليس من حقيقتها، فكان يمكن أن تكون على غير هذا المقدار، فوجودها على هذا المقدار والشكل والصورة ليس لذاتها، إذن وجود الأرض بهذا المقدار ليس لذاتها بل الغير هو الذي اختار لها هذا المقدار وهذا الشكل وهذه الصورة. وهو الله سبحانه. وهكذا يقال في بقية الأجسام، فلو كان الله تعالى جسما لكان له مقدار وشكل وصورة واحتاج إلى من يختار له مقدارا معينا وشكلا معينا وصورة معينة، إذن وجود كل جسم ليس من ذاته، بل كل جسم يحتاج إلى من يوجده. فلو كان الله تعالى جسما لاحتاج إلى موجد، وهذا لا يصح شرعا ولا عقلا لأنه قد ثبت أن الله"سبحانه" قديم (لا بداية لوجوده).

وإذا انتفت عن الله "سبحانه" الجسمية انتفت عنه لوازم الجسمية من المكان والزمان والجهة..الخ. فليس له سبحانه حيز (يشغل مقدارا من الفراغ) ولا يقال هو في جهة أو له جهة أو هو داخل العالم أو خارجه أو غير ذلك من لوازم الجسمية، فهو سبحانه موجود لا كالموجودات، وقد يقول قائل: لا أستطيع أن أتخيل موجود ليس بمتحيز وليس في جهة وليس داخل العالم ولا خارجه..إلى آخر ما هو من لوازم الجسمية. فنقول له: نعم، لا تستطيع أن تتخيله لأنه "سبحانه"فوق الخيال، والإنسان خلقه الله متأثرا بالخيال، ولكنك قادر على عزل خيالك والبقاء في النظر في المعقولات فقط، ولو نظرنا في المعقولات فإننا ندرك أنه لا تلازم بين الوجود والتحيز، فالوجود هو: الثبوت، والتحيز: شغل قدر من الفراغ، فليس الوجود هو التحيز بل التحيز أمر زائد على الوجود. فالعقل البشري قادر على أن يدك موجودا غير متحيز، نعم هو غير قادر على تخيل ذلك، لأن الخيال

يقتضي أن الموجود لا يكون إلا جسما. –ولذلك قال أهل التنزيه: لا يعرف الله إلا هو، ولا يلزم من عدم معرفته تعالى محذور، لأن العجز عن ذلك ممدوح لا مذموم، ومن أحسن ما قيل:

لا يعرف الله إلا الله فاتئدوا❀ والدين دينان إيمان وإشراك
وللعقول حدود لا تجاوزها❀والعجز عن درك الإدراك إدراك.

وأما المجسمة فيقولون: [(الله "سبحانه" جسم (متحيز)]. والدليل ما يأتي:

1) **العقل**: –الله موجود وفاعل(خالق) وكل ما كان كذلك لابد أن يكون جسما بدليل:

أ ـ الملازمة بين الوجود والجسمية فإنه لا يمكن أن نتصور موجودا ليس بجسم.

ب ـ المشاهدة: فإننا لا نرى موجودا إلا جسما.

ج ـ الفاعلية أي الله فاعل. ولا نرى فاعلا إلا جسما.

2) **النقل**:(الكتاب والسنة): فهناك آيات وأحاديث يستفاد منها أن الله تعالى: له مقدار ومكان وهو في جهة وله أجزاء، وتقوم به الحوادث...

–ويردون على المنزهة فيقولون لهم: قولكم بأنه موجود لا كالموجودات (غير متحيز) باطل لأنه يقتضي أنه معدوم،وأنه غير فاعل، وهو أيضا مخالف لظواهر النصوص، فقولكم: مصادم للعقل وللشرع.

فيجيب أهل الحق (المنزهة): على هذه الشبه بما يلي :

أولا: الرد على الشبهة العقلية: قولكم بالملازمة بين الوجود والتحيز باطل لأنه لا دليل عليه، إنما هو تشبث بالخيال أما العقل فلا تلازم عنده بين الوجود(الثبوت) والتحيز كما بينا سابقا.

وقولكم: إن الموجود أو الفاعل لا يكون إلا متحيزا باطل لأنه مبني على استقراء ناقص، فأنتم لم تشاهدوا كل الموجودات ولا كل الفاعلين حتى تعمموا هذا الحكم .

وعدم العلم بوجود الشيء ليس علما بعدمه، وعدم الوجدان ليس دليلا على عدم الوجود.

فغاية أمركم أنكم استعملتم قياس الغائب(الخالق) على الشاهد(المخلوق).

ثانيا: الرد على الشبهة النقلية: النصوص التي استدللتم بها هي حق في ذاتها ويجب الإيمان بها، وردها كفر، لكن قد يقع البعض في عدم فهمها فهما صحيحا بسبب فهمه الفاسد. فبعض هذه النصوص يوهم الجسمية لمن لا يفهم ظاهر النص كاملا.أعني أننا إذا نظرنا إلى بعض النص ولم ننظر إلى النص بكامله في سياقه قد نفهم منه معنى مستحيلا في حق الله تعالى. ولنأت بمثال يتفق عليه الجميع قال تعالى:﴿نسوا الله فنسيهم﴾ إذا لاحظنا فنسيهم وحدها وجدنا معناه مستحيلا، لأن فيه إضافة النسيان إليه تعالى، والله قد أخبرنا عن نفسه في كتابه بأنه لا ينسى، لكن إذا أخذنا النص بكامله في سياقه فإنه يظهر لنا معنى آخر يليق بجلاله تعالى وهو أنهم لما نسوا الله في الدنيا وذلك بترك عبادته فإنه يجازيهم على ذلك بالنسيان يوم القيامة أي بترك إيصال الرحمة إليهم فلا يرحمهم أبدا، فاللفظ الموضوع لمعنى معين عندما يوضع في التركيب قد يحتمل عدة معاني، وذلك بحسب القرائن والسياق.فمثلا لفظ اليد موضوع في اللغة للجارحة، فإذا قلنا مثلا: {**خالد يده على أيدينا**}،فإن هذا التعبير يحتمل عدة معاني، فيحتمل أنه واضع يده فوق أيدينا، ويحتمل أنه غالب لنا ونحن تحت سطوته، ويحتمل أنه مبايع لنا، ويحتمل غير ذلك.وقد يظهر(يترجح)احتمال من هذه الاحتمالات على غيره بحسب ما

يحتف به من القرائن والأحوال، والن الذي يحتمل أكثر من معنى يسمى عند علماء الإسلام بالمتشابه، ويقابله المحكم، وهو الذي لا يحتمل إلا معنى واحدا.

اتفق كل من المنزهة والمجسمة على وجود المحكم والمتشابه في الكتاب والسنة وأنه يجب رد المتشابه إلى المحكم، أي تفسيره في ضوء المحكم. لقوله تعالى:﴿ هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات ﴾آل عمران/07.

فهذه الآية تصرح بوجود كل من المحكم والمتشابه في القرآن وأنه يجب رد المتشابه إلى المحكم لأنه هو أم الكتاب أي أصله الذي يرجع إليه.ثم اختلفوا في النصوص الشريفة الموهمة للتجسيم هل هي من المحكم أم من المتشابه؟

فذهب المجسمة إلى أنها من المحكم، وأداهم ذلك إلى فهم الجسمية منها.فقالوا في نهاية المطاف: هو "سبحانه" جسم لا كالأجسام أي جسم لا نعرف كيفيته لقوله تعالى﴿ليس كمثله شيء﴾ وقالوا لم يرد في الكتاب والسنة نفي المشابهة بل غاية ما ورد هو نفي المماثلة(المشابهة من كل وجه) .فجوزوا مشابهة الخالق للمخلوق في بعض الوجوه وهو التحيز ونفوا عنه الكيفية.

وذهب أهل الحق(المنزهة): إلى أنها من المتشابه فيجب ردها إلى المحكم الذي هو: الآيات والأحاديث الصريحة في نفي المماثلة والمشابهة عنه سبحانه. وقالوا إن الله تعالى كما نفى عن نفسه المماثلة لمخلوقاته بقوله سبحانه: ﴿ليس كمثله شيء﴾ وقوله: ﴿ولم يكن له كفؤا أحد﴾ نفى عنه المشابهة لهم، فقد ورد في الحديث نفي المشابهة في نصوص صحيحة صريحة. منها ما رواه الترمذي وابن خزيمة في كتاب التوحيد والحاكم في المستدرك وصححه: عن أبي بن كعب قال: قال المشركون للنبي ﷺ: انسب لنا ربك فنزلت سورة الإخلاص

الحديث...وفيه: [إنه ليس شيء يولد إلا يموت وليس شيء يموت إلا يورث والله لا يموت ولا يورث ولم يكن له شبه و لا عدل وليس كمثله شيء]. فهذا الحديث صريح في نفي المشابهة. ومن الأدلة على أن هذه النصوص الموهمة للتشبيه من المتشابه: ما رواه عبد الرزاق بإسناد صحيح عن طاووس عن أبيه قال: سمعت رجلا يحدث ابن عباس بحديث أبي هريرة هذا (الحديث الذي فيه يضع قدمه في النار) فقام رجل فانتفض فقال ابن عباس ما فرق من هؤلاء يجدون عند محكمه ويهلكون عند متشابهه. ويستفاد من الآية (آل عمران07) وفي هذا الحديث عدة فوائد، منها: أن هذه النصوص الشريفة من المتشابه، ومنها أنه يجب الإيمان بها على أنها وحي من الله تعالى. ومنها أن هناك فريقان يهلكان عند المتشابه، **الأول**: من ينكر المتشابه، لأن إنكاره تكذيب للوحي. **والثاني**: من يتتبع المتشابه، أي يأخذ بالاحتمال المرجوح المتوهم من الن ويتمسك به كما يتمسك بالمحكم ويترك الاحتمال الراجح الموافق للمحكم.

كيف تعامل أهل الحق مع النصوص الشريفة المتشابهة؟

بعد أن اتفق أهل الحق على تنزيه الله تعالى عما توهمه هذه النصوص الشريفة من الجسمية ولوازمها–اختلفت طرقهم في التعامل معها فكان لهم طرق ثلاث:

الطريق الأول: الإيمان بالن الشريف مع السكوت عنه، وهذا هو المسمى بالتفويض والإمرار، وهذا المذهب عليه أكثر السلف وبعض الخلف، فقد نقل عن عدد كثير من علماء الإسلام، منهم: سفيان الثوري ومالك ابن أنس والأوزاعي والليث بن سعد وابن المبارك وابن عيينة؛ ووكيع ومُحَمَّد بن حسن الشيباني وغيرهم كثير، ولهم في ذلك عبارات، منها قولهم: [أمروها كما جاءت ولا

تفسروها}،{أمروها كما جاءت بلا كيف ولا معنى}،{نؤمن بها و لا كيف ولا معنى}.

ومعنى هذا المذهب: أنه يجب علينا أن نؤمن بأن هذه النصوص هي وحي من الله تعالى، فلا نردها تكذيبا لها، ولكننا لا نخوض فيها، فهم يعتقدون أن لها معنى ولكن يقولون لا نعلمه، وهذا هو المراد بالتفويض والإمرار، أي تفويض علم معناها إلى الله، وعدم الخوض في بيانه .

فهذه العبارات الواقعة منهم تدل دلالة قطعية على أنهم كانوا في غاية الانتباه والتحرز من التجسيم والتشبيه.

الطريق الثاني: التأويل: وهذه الطريقة تتمثل في فهم النص حسب سياقه والقرائن المحتفة به.ولنضرب لذلك مثالا يحتذى به. مثلا قوله تعالى:﴿إن الذين يبايعونك إنما يبايعون الله، يد الله فوق أيديهم، فمن نكث فإنما ينكث على نفسه﴾فلو أخذنا قوله تعالى:﴿يد الله فوق أيديهم﴾ وحده لأوهمنا المعنى المستحيل في حقه سبحانه وهو أن لله جزء وجارحة يضعها فوق أيدي المبايعين فوق سماواته تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا.والمجسم يقول هذا هو الظاهر الذي يجب الإيمان به.فيقول له المنزه إذا كان هذا الفهم صحيحا عندك فما مناسبة هذه الآية بما قبلها وبما بعدها؟!فيقول المناسبة هي أن هذا المعنى الحسي يفيد التأييد والنصرة.فهو يقول أنا آخذها على ظاهرها وآخذ منها ما تفيده من معنى وهو هنا التأييد.فالمجسم لابد أن يفهم من هذا النص معنيين:**1**-المعنى الحسي، **2**-التأييد.

فنقول له أما التأييد فكل مسلم يفهمه من هذا النص الشريف، وأنت زدت المعنى الحسي، فكل من المنزه والمجسم متفقان على معنى التأييد، والمجسم زاد معنى آخر، فيقول له المنزه: هذا النص من حيث اللغة إما أن يكون مستعملا في الدلالة على المعنى الحسي فقط، أو

التأييد فقط، أو المعنيان معا، ولا يمكن أن يكون مستعملا في المعنى الحسي وحده، وإلا لكان منقطعا عن السياق. فيبقى احتمالان وهما إما المعنيان معا وإما التأييد وحده.فجزم المجسم بأنه مستعمل فيهما معا إتباع للمتشابه، لأنه محتمل وليس قطعيا، واستعماله في التأييد قطعي فهو المحكم الذي يتفق عليه الكل.بعد فهمنا لسياق الآية.

وهكذا يقال في سائر المتشابه، فقطع النـ □ عن سياقه يفيد التجسيم وبالنظر إلى السياق يفيد معنى آخر، يتفق عليه جميع المسلمين. والمعنى الحسي وحده غير مراد قطعا، ويبقى احتمالان: إما المعنى المتفق عليه وحده وإما المعنيان معا.فجزم المجسم بأحد الاحتمالين وهما المعنيان معا إتباع للمتشابه.لأنه جزم بمعنى غير مقطوع به. والحاصل أن المنزه يقول: لا يفهم من النـ □ الشريف إلا المعنى الذي يدل عليه السياق كالتأييد في الآية السابقة، والمجسم يقول: يفهم منها المعنى الذي يدل عليه السياق ويفهم منه زيادة على ذلك المعنى الحسي. أو بعبارة أدق نقول: المجسم يفهم منها أولا المعنى الحسي ثم المعنى الذي يدل عليه السياق بالتبعية، ويجعل المعنى الثاني متوقفا على المعنى الحسي.والمنزه يقول المعنى الحسي غير مراد وإنما المراد هو المعنى الثاني، لأن الثاني مقطوع به والأول الحسي محتمل من جهة ومن جهة أخرى مستحيل في حق الله تعالى بدليل برهان المخالفة للحوادث، وطريق التأويل هذا عليه أكثر الخلف وبعض السلف.

الطريق الثالث: الإثبات بالاشتراك اللفظي: فأصحاب هذا الطريق يقولون في قوله تعالى مثلا: ﴿يد الله فوق أيديهم﴾ إن الله قد أضاف إلى نفسه صفة اسمها اليد، فنحن نثبت له سبحانه هذه الصفة، ولكن هذه اليد التي أضافها إلى نفسه ليست مثل يد المخلوق فهي بالنسبة إلى الخالق صفة معنى مثل العلم والقدرة والإرادة وليست صفة عين {**جارحة وعضو وركن**} ويد المخلوق عضو من أعضائه. فاليد المضافة إلى الخالق ويد المخلوق إنما يشتركان في اللفظ فقط، أما في

المعنى فيد الخالق صفة معنى ويد المخلوق صفة عين.

وهكذا يقولون في هذه الإضافات من الوجه والعين والنزول والمجيء والاستواء ونحوها.فهذه صفات معان فالوجه ليس بصورة والعين ليست بحدقة والنزول والمجيء ليس بانتقال وهكذا. وهذا الطريق ثابت عن الإمام الأشعري في الإبانة ومقالات الإسلاميين ونقله عنه الإمام البيهقي، وهو ثابت عن عدد من تلامذته وخاصة المتقدمين منهم. وممن نقل عنه هذا الطريق الإمام الباقلاني؛ وأبو بكر الإسماعيلي؛ وأبو عمرو الداني؛ والخطابي وغيرهم.

*وطريقة الاشتراك اللفظي هذه هي أضعف هذه الطرق الثلاث، لعدة اعتبارات، منها أنها مبنية على الاشتراك اللفظي، وهو خلاف الأصل كما هو معلوم من أصول الفقه، فإنه إذا تعذرت الحقيقة يحمل اللفظ على المجاز ثم على الاشتراك اللفظي، فالمجاز مقدم على الاشتراك اللفظي.

*فوائد:

الفائدة الأولى: التأويل أرجح من التفويض والتفويض أرجح من الإثبات بالاشتراك اللفظي.

الفائدة الثانية: ثبت عن بعض الصحابة الكرام كل من التفويض والتأويل.فعلى سبيل المثال قد ثبت عن ابن عباس(ض) تفسير الساق في قوله تعالى: ﴿يوم يكشف عن ساق﴾ بالشدة، ونقل التفويض عن أم سلمة رضي الله عنها.

الفائدة الثالثة: الأصل أن التفويض لم يكن مذهبا للصحابة، بدليل أنهم كانوا هم أهل العربية وكانوا يعيشون مع الكفار. فلو جاء نـ عن الشارع وقيل لهم يجب أن تسكتوا عن تفسيره لأنه من المتشابه واحذروا من فهمه على معنى التجسيم، فهذا بعيد جدا لأن

الكفار قد يكذبون القرآن بهذه الطريقة.وما دام لم يحصل تكذيب للكفار من هذه الحيثية ولم يسألوا عن تفسير هذا المتشابه، فهذا يدل على أن الذين نزل عليهم القرآن كانوا فاهمين له فهما لغويا صحيحا وذلك بإرجاعه إلى المحكم، والذي نسميه الآن تأويلا.

فعندما يقال الغالب على السلف التأويل، يقصد بالسلف ما بعد جيل الصحابة.من التابعين فمن بعدهم لأنهم لما وجدوا الصحابة سكتوا عن المتشابه ولم يخوضوا فيه سكتوا هم أيضا عنه.

الفائدة الرابعة: ما هو حكم المجسم؟ اختلف أهل السنة فيه، فمنهم من قال بتكفيره لأدلة كثيرة ومنهم من قال بعدم تكفيره لأدلة أقامها، والأصل عدم تكفيره؛ إلا من صرح بالتجسيم كأن يقول هو جسم كالأجسام مثلا. والمنقول عن الإمام الأشعري أنه قال: لا نكفر أحدا من أهل القبلة، لكن يجب أن نبين للمجسم أنه ضال ومبتدع ومخالف لأهل الحق.

الصفة السادسة: الوحدانية في الذات والصفات والأفعال، الله"سبحانه" واحد في ذاته، وواحد في صفاته، وواحد في أفعاله.

والوحدانية في الذات تنفي التعدد المتصل والمنفصل في الذات الإلهية. *فالله "تعالى" {ليس مركبا من أجزاء وصفات أعيان متصلة مع بعضها البعض كما يعتقد المجسمة} وليس مركبا من ذوات منفصلة عن بعضها والمجموع هو الله كما يعتقد النصارى.

والوحدانية في الصفات تنفي التعدد المتصل والمنفصل في صفاته تعالى. *فالله"سبحانه" صفاته كثيرة لا نهاية لها، ولكن كل صفة من صفاته لا تعدد فيها، فليس له قدرتان فأكثر وليس لغيره قدرة كقدرته، وليس له إرادتان فأكثر وليس لغيره إرادة كإرادته، وهكذا يقال في بقية صفاته "ﷻ". فالتعدد المتصل في الصفات كأن يكون له قدرتان فأكثر.والتعدد المنفصل في الصفات كأن يكون لغيره قدرة

كقدرته، وهذان النوعان من التعدد منفيان بالوحدانية في الصفات.

والوحدانية في الأفعال تنفي التعدد المنفصل في الأفعال ولا تنفي التعدد المتصل في الأفعال. *الله سبحانه لانهاية لأفعاله، فكل يوم هو في شأن، وهذا هو التعدد المتصل في الأفعال وهو ثابت لله تعالى. والمنفي هو التعدد المنفصل في الأفعال، وهو أن يكون لغيره فعل كفعله.فالأفعال كلها صادرة من الله سبحانه.وليس لمخلوق فعل بمعنى الإيجاد والإعدام والتأثير. وإن كان له فعل بمعنى الاكتساب والتلبس به.

فصار التعدد المنفي بمطلق الوحدانية خمسة أنواع وهي التعدد المتصل والمنفصل في الذات، والتعدد المتصل والمنفصل في الصفات، والتعدد المنفصل في الأفعال.ويسمي علماء التوحيد هذه الأنواع بالكموم (جمع كم وهو العدد) الخمسة، وستأتي "إن شاء الله"أدلة نفي هذه الكموم الخمسة.

ويتفرع عن الوحدانية في الأفعال: مسألتان:

المسألة الأولى: لا تأثير للأشياء في بعضها البعض وإنما المؤثر في جميع الأشياء هو الله وحده.

ومعنى هذا أن الله سبحانه خلق الأشياء لاعلاقة لها ببعضها البعض.ثم ربط بينها وجعل بعضها يحصل عقب بعض، ومقارنا لحصول غيره.وهو ما نسميه نحن البشر بالأسباب والمسببات.ودوام هذا الاقتران واستمراره يجعل الإنسان يتوهم أن السبب يؤثر في المسبب، وأنه لا يمكن تخلف المسبب عن السبب، وأنه لا يمكن حصول المسبب بدون سببه.

والحقيقة أن هذا لا دليل عليه.فالعادة –التجربة والمشاهدة–لا تدل على أن ما نسميه السبب هو المؤثر.بل غاية ما تدل عليه

المشاهدة هو المقارنة والارتباط، ثم هذه المقارنة لا دليل من العادة على عدم تخلفها، فنحن لم نشاهد جميع حالات المقارنة، لأن منها ما سيقع في المستقبل، وهو غيب عنا الآن. فالواقع أن هذا الارتباط بين الأشياء هو ارتباط جعلي، أي السببية الواقعة في الكون هي سببية جعلية، واقعة بمحض إرادة الله تعالى.

ولكن ما الحكمة من بناء الكون على نظام السببية هذا؟!

الحكمة من بناء الله "سبحانه" للكون على نظام السببية: هي الدلالة عليه "ﷻ"، فمن أقوى الأدلة على وجود الخالق "سبحانه" بعد دليل الحدوث والإمكان هو دليل النظام، فالمتأمل في هذا العالم يجده في غاية التناسق والانسجام والتصميم البديع فيوصله ذلك إلى أن لهذا العالم مدبرا؛ ومنظما؛ ومصمما؛ وفاعلا قاصدا لوجود العالم على هذا النظام البديع، ويستحيل أن يوجد العالم بهذه الدقة المتناهية بالمصادفة والاتفاق.

ومن لطف الله "تعالى" بعباده أنه يرشدهم من حين إلى آخر إلى أن هذا النظام ليس حتميا وإنها هو بكامل إرادته سبحانه واختياره، فيخرق هذا النظام –ما نسميه بقانون السببية أو العادة المستمرة– لبعض عباده، وهذا هو المعروف بخوارق العادات، وهي: سبعة أربعة منها يكون خرق العادة فيها للمؤمنين الأتقياء وهي: المعجزة والإرهاص والكرامة والمعونة، وثلاثة يحصل الخرق فيها لغيرهم وهي الاستدراج والإهانة والسحر.

وقد أرشدنا سبحانه في القرآن الكريم إلى أن هذه الأسباب غير مؤثرة وإنما جرت عادة الله(سنته) أن يوجد المسبب عندها لا بها، أي كلما خلق ما نسميه سببا خلق ما نسميه مسببا مقارنا له وملتصقا به في الوجود.

فمن ذلك قوله تعالى: ﴿ وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى﴾ نفى أن يكون الرسول خالقا للرمي وإن كان سببا فيه، وقوله سبحانه:﴿وأنه هو أضحك وأبكى،وأنه هو أمات و أحيا﴾.فأضاف هذه الأفعال إلى نفسه ولم يضفها إلى أسبابها الظاهرة، وقوله "جل جلاله":﴿وحملناه على ذات ألواح ودسر﴾إلى غير ذلك من الآيات.وقد صرح بذلك في قوله تعالى:﴿الله خالق كل شيء﴾.فهو سبحانه الخالق للأسباب والمسببات وليس بينها إلا مجرد الاقتران الذي هو بمحض مشيئته تعالى.

وإذا كان اعتقادنا أنه لا تأثير للأسباب فلا بأس أن نضيف الأفعال إلى مسبباتها العادية، فنقول نفعني الدواء الفلاني، وأشبعني الطعام؛ وأرواني الماء؛ وجرحني السكين؛ وفلان قتله السم؛ وأحرقته النار؛ ونحو ذلك، ما دمنا لا نعتقد أن هذه الأشياء تؤثر بذاتها أو بخاصية فيها.وإنما المؤثر هو الله "تعالى" يخلق هذه الأفعال عندها بمحض مشيئته. وفي القرآن نجد أن المولى"سبحانه تارة يضيف الأفعال إلى نفسه كما تقدم وتارة يضيفها إلى أسبابها التي جرت عادته أن يخلق هذه الأفعال بمقارنتها.كقوله تعالى: ﴿وإذا تليت عليهم آياته زادتهم إيمانا﴾. فأضاف زيادة الإيمان إلى الآيات مع أن الذي يزيد الإيمان في الحقيقة هو الله سبحانه.ولكن لما كان الغالب أن الله لايزيد في إيمان العبد إلا عند حصول بعض الأسباب ومنها سماع القرآن أضاف الزيادة إلى إليها.

كما أنه لا بأس من التبرك والتوسل بالنبي والصالحين ما دمنا نعتقد أن المؤثر والضار والنافع هو الله وحده، ولأنه جرت عادته سبحانه أن يخلق الشفاء عند شرب نبتة فلإن يخلق ذلك عند التبرك بأفضل العالمين من باب أحرى.

ومما يتفرع عن الوحدانية في الأفعال:

خلق أفعال العباد؛ هل الإنسان مسير أو مخير؟

-اتفق جميع المسلمين على أن الله سبحانه هو المنفرد بالفعل والتأثير في الكون كله لقوله تعالى:﴿ إنا كل شيء خلقناه بقدر﴾.

-واتفقوا أيضا على أن أفعال الإنسان الاضطرارية {اللاإرادية الانعكاسية} مخلوقة لله تعالى وأن الإنسان غير مسئول عنها ولا محاسب عليها. وتلك مثل: دقات القلب، والدورة الدموية، والنمو، والتقلب والكلام والمشي أثناء النوم، وغيرها.

-واختلفوا في أفعال الإنسان الاختيارية،أي التي يشعر كل إنسان أنها تحدث فيه باختياره وإرادته.وهي معظم أفعاله التي تصدر عنه في حياته.مثل أكله وشربه وقيامه ومشيه وكلامه الخ.

-**فقال أهل السنة**: إن الله سبحانه هو الخالق لها وحده.

وإن الإنسان هو المريد والمختار لها. يعنون بهذا أن الإنسان عندما يعزم ويصمم على فعل من هذه الأفعال فإن الله تعالى يخلقه فيه.فالله هو الذي يخلق الفعل في الإنسان ولكن لا يخلقه فيه جبرا عليه، وإنما على وفق إرادة الإنسان واختياره.

فالله سبحانه خلق في الإنسان إرادة كلية وجعله حرا فيها يختار بها ما يشاء من الأفعال فكلما مال قلب العبد إلى فعل ما خلقه الله-إن شاء -فيه، وأظهره على جوارحه.

وبناء على هذا الاختيار من الإنسان يكون مكلفا ومسؤولا ومحاسبا على أفعاله. ولا يمكن أن يحتج على الله بأن يقول له أنت الذي خلقت أفعالي فلم تحاسبني عليها.لأن الله تعالى يقول له أنت الذي أردتها واخترتها، وقد كنت تعلم من خلال العادة المستمرة أنك كلما أردت فعلا خلقته لك. فالفعل ظهر على جوارحك بكامل إرادتك، فيحق أن تحاسب عليه.

والحاصل: أن الإنسان مخير في أفعاله وليس مسيرا فيها وإن كانت مخلوقة لله "سبحانه" لأن الإنسان هو المختار لها، والذي يقول بأن الإنسان مسير فقوله مخالف: للشرع-لأن الشرع كلفه ولا تكليف إلا بفعل اختياري-وللعادة الإحساس_والشعور والمشاهدة.

-واستدل أهل السنة على أن الله سبحانه هو الخالق لأفعال الإنسان بالدليل النقلي والعقلي.

-**فمن الأدلة النقلية**: قوله تعالى:﴿ الله خالق كل شيء﴾. وقوله:﴿ هل من خالق غير الله﴾ وقوله ﷻ: ﴿أفمن يخلق كمن لا يخلق﴾.وقوله تعالى على لسان سيدنا إبراهيم عليه السلام: ﴿ ربنا واجعلنا مسلمين لك﴾.إلى غير ذلك من الآيات.

-**ومن الأدلة العقلية**: دليل التمانع الآتي-إن شاء الله-وبيانه: أن تقول: لو كان خالقا غير الله تعالى للزم أن قدرة الله ناقصة،لأنه يقدر على ما لا يقدر الله عليه.وهذا باطل.إذن فلا خالق إلا الله.

وبيان الملازمة: أنه لو كانت النار هي المؤثرة في احتراق الورقة لكان الله تعالى غير قادر على ما تقدر عليه النار في لحظة الاحتراق، ولو كان الإنسان هو الخالق لفعله يلزم عليه أن الله تعالى غير قادر على ذلك الفعل في آن حصوله.وهذا باطل.

الصفة السابعة والثامنة: القدرة والإرادة:

الصفة السابعة: القدرة، وهي: {صفة أزلية قائمة بذاته تعالى يتأتى بها إيجاد الممكن وإعدامه على وفق الإرادة}. فهي صفة أزلية.أي: ليست حادثة، لأن الله تعالى أزلي وجميع صفاته أزلية أي لا بداية لها، فلا تقوم الحوادث بذاته سبحانه. والقدرة قائمة بذاته. بمعنى أن الله متصف بها. ومن شأنها أن يترتب عليها الإيجاد والإعدام. ومعنى قولنا على وفق الإرادة: أن الله سبحانه لا يوجد ممكنا في ملكه أو يعدمه إلا بإرادته(اختياره). فالقدرة صفة من شأنها تنفيذ ما أراد

الله وجوده أو عدمه.

ويستفاد من التعريف عدة فوائد، **منها**: أن الله سبحانه قبل خلق المخلوقات كانت قدرته صالحة ومتهيئة للإيجاد والإعدام، وعند وجود المخلوقات أوجد وأعدم بها بالفعل.

ومنها: أن القدرة لا تؤثر إلا في الممكن فقط. لأنه هو الذي يقبل الوجود والعدم.أما الواجب والمستحل فلا يقبلان التأثير. فالواجب لا يقبل العدم، والمستحيل لا يقبل الوجود.

ومنها: أنه لا يخرج ممكن من الممكنات عن قدرته تعالى.فهو الخالق لجميع الأشياء (الأسباب والمسببات) بلا واسطة.

الصفة الثامنة: الإرادة: وهي: صفة أزلية قائمة بذاته تعالى يخص بها الممكن ببعض ما يجوز عليه، من وجود أو عدم وصفة ومقدار وزمان ومكان وجهة.وترادفها المشيئة.

التعليق على التعريف: قولنا: صفة أزلية قائمة بذاته تعالى: هذا يفهم من تعريف القدرة.

وقولنا: يخص بها الممكن إلى آخر التعريف: معناه أن كل ممكن قد وجد- ولنفرضه أحدا من الناس خالدا مثلا ﵁- قد علم الله في الأزل أنه يجوز عليه الوجود والبقاء في العدم وإذا وجد يجوز أن يوجد بالصفة المعينة والمقدار المعين الذين كان عليهما وبغيرهما من الصفات والمقادير، ويجوز أن يوجد في زمان النبي ﷺ وفي بقية الأزمنة، وفي مكة مثلا وفي بقية الأمكنة،وفي جهة الشمال و في بقية الجهات.ولا يمكن أن تجتمع فيه جميع هذه الأمور لأنها متنافية.فلا يمكن أن يكون موجودا ومعدوما في نفس الوقت ولا أن يوجد في مكانين في وقت واحد وهكذا. فاختار الله سبحانه له في الأزل أحد هذه الأمور. اختار وجوده، واختار صفته ومقداره المعينين واختار له

الزمان والمكان والجهة التي نشأ فيها.وهكذا يقال في بقية الممكنات .

فالإرادة وظيفتها تخصي المكن ببعض ما يجوز عليه من الأمور التي لا يمكن اجتماعها.أي يختار له بها أحد الأمرين المتقابلين.وتخصي الممكنات قد تم في الأزل .

ووظيفة القدرة إيجاد الممكنات فيما لا يزال على وفق ما خصصته الإرادة في الأزل.

والإرادة مغايرة للرضى فليس كل ما يريده سبحانه أنه راض به فالله أراد الكفر من الكافر والمعصية من العاصي لأنه لا يقع في ملكه ما لا يريد، ولكنه لا يرضى بهما ولا يحبهما، وإنما أراد وجودهما لحكم جليلة وأسرار دقيقة.يعلمها سبحانه وتعالى.

الصفة التاسعة والعاشرة: العلم والحياة:

الصفة التاسعة: العلم: وهو: {صفة أزلية قائمة بذاته تعالى جميع المعلومات منكشفة (متضحة وظاهرة ومتبينة) له بها في الأزل}. فالله "سبحانه" يعلم في الأزل جميع الموجودات الواجبة والممكنة وجميع المعدومات المستحيلة والممكنة.

الصفة العاشرة: الحياة: وهي: {صفة وجودية أزلية قائمة بذاته تعالى تصحح اتصافه بصفاته الجليلة، كالقدرة والإرادة .

الحياة في الخالق والمخلوق شرط في صحة الاتصاف بالعلم والإرادة والقدرة والسمع والبصر والكلام.فغير الحي لا يصح أن يوصف بصفة من هذه الصفات. والمتصف بصفة من هذه الصفات يجب عقلا أن يكون حيا. غير أن المخلوق إذا قامت به الحياة جاز أن يتصف بهذه الصفات وجاز ألا يتصف بها، بينما الخالق سبحانه قيام الحياة به يوجب اتصافه بصفات المعاني.لأن كل ما صح اتصافه

به فهو واجب له، فليس له صفة ممكنة بل كل صفاته المتصف بها واجبة.

فائدتان:

1–حياة المخلوق متوقفة على الروح، وحياة الخالق ليست بروح.

2–الحياة تستلزم صفات الإدراك ولا تستلزم الحركة.فالإدراك هو علامة الحياة وليست الحركة.فالموجود يمكن أن يكون حيا وليس متحركا إما لعدم جواز الحركة عليه كما في حقه سبحانه. وإما لمرض بالنسبة للمخلوق، ومن ذلك ما يحصل للشهداء والأنبياء في قبورهم فقد ثبت قطعا أنهم أحياء وأن الأنبياء يصلون في قبورهم مع أننا لا نشاهد حركتهم، فمعنى حياة الأنبياء في قبورهم: إدراكهم وعلمهم من يصلي عليهم واستغفارهم لهم. فتبين أن الحياة لا تستلزم الحركة.والمخالف في هذا المجسمة فقد قالوا: علامة مابين الحي والميت هي الحركة، فالحي هو المتحرك، وقالوا بناء على هذا: إن معنى كون الله تعالى حيا هو أنه متحرك. يتحرك متى شاء، وهذا القول منهم باطل ليس عليه دليل لا من العقل ولا من النقل ولا من العادة، بل مجرد توهمات.

الصفة الحادية عشر والثانية عشر: السمع والبصر: وهما: {صفتان أزليتان قائمتان بذاته تعالى جميع الموجودات منكشفة له بهما، سواء كان الموجود واجبا أو ممكنا وسواء كان صوتا أو لونا أو ذاتا أو غيرها. والانكشاف بهما يغاير الانكشاف بالعلم كما أن الانكشاف بإحداهما يغاير الانكشاف بالأخرى ولكل حقيقة نفوض علمها له سبحانه.وسمعه وبصره سبحانه ليس بجارحة وعضو كسمعنا وبصرنا.

القسم الثاني من الإلهيات: المستحيل عليه سبحانه

تمهيد: بعد أن ذكرنا القسم الأول من الإلهيات وهو الواجب لله سبحانه-إجمالا وهو كل كمال محض، وتفصيلا وهو الكمالات الثلاثة عشر المتقدمة، نذكر الآن القسم الثاني من الإلهيات وهو المستحيل عليه ﷻ .

يستحيل عليه سبحانه إجمالا كل نق □، فيجب على كل مكلف أن يعتقد اعتقادا جازما أن المولى منزه عن جميع النقائ □، ويستحيل عليه تعالى تفصيلا: كل ما ينافي الصفات الواجبة له جل في علاه

وسأذكر هذه المنافيات على ترتيب الواجبات فأقول:

-يستحيل عليه سبحانه تفصيلا ما ينافي الوجود وهو (العدم)

وما ينافي القدم وهو (الحدوث). وما ينافي البقاء وهو (الفناء). وما ينافي الغنى المطلق وهو (الاحتياج_الافتقار). وما ينافي المخالفة للحوادث وهو المماثلة لها، وما ينافي الوحدانية في الذات والصفات والأفعال وهو (التعدد في الذات والصفات والأفعال). وما ينافي القدرة وهو (العجز عن ممكن من الممكنات) أو يلحقه نصب وتعب في إيجاد المصنوعات. وما ينافي الإرادة وهو الكراهية أي إيجاد شيء أو إعدامه مع كراهته لوجوده أو عدمه أي عدم إرادته له. أو مع الذهول، أو الغفلة، أو بالتعليل (ينشأ عنه وجود المخلوقات بغير اختياره)، فلا يقع في ملكه إلا ما يريد.

وما ينافي العلم: الجهل وما في معناه من الشك والظن والوهم والسهو والغفلة.

وما ينافي الحياة وهو الموت.وما ينافي السمع وهو الصمم.وما ينافي البصر وهو العمى وما ينافي الكلام وهو البكم.

وإلى هذه المستحيلات أشار الناظم -رحمه الله تعالى-بقوله:

ويستحيل ضد هذه الصفات ❁ العدم الحدوث ذا للحادثات

كذا الفـــنا والافتقار عده❁ وأن يماثـــــــل ونفي الوحده

عجـــز كراهة وجهل وممات❁وصمم وبكم عمى صمات

-يعني رحمه الله أن المستحيل على الله سبحانه أضداد الصفات الواجبة له جل في علاه، والضد هنا بالمعنى اللغوي وهو مطلق المنافي، لأن هـذه المستحيلات منها ما هو ضد ومنها ما هو نقيض.وقد ذكرها الناظم على ترتيب الواجبات.

القسم الثالث: الجائز في حق الله تعالى

تمهيد: بعد أن ذكرنا القسم الأول والثاني من الإلهيات وهما الواجب والمستحيل في حق الله سبحانه: نذكر الآن القسم الثالث والأخير من الإلهيات وهو الجائز على الله سبحانه.

مدخل: قبل الولوج إلى صلب الموضوع نبين أمرين:

(1) **المراد بالجائز هنا:** الجائز العقلي: وهو الذي لو فرضت وجوده أو عدمه لم يلزم التناقض.مثلا لو قلت: هناك جسم متحرك،لم يلزم أي تناقض،لأن التحرك ليس من حقيقة الجسم،أما لو قلت: يوجد جسم غير متحيز فهذا يلزم عليه التناقض،لأن التحيز من حقيقة الجسم،فالجسم لا يكون إلا متحيزا، فكأنك قلت: جسم لا جسم. بخلاف لو قلت: موجود غير متحيز، فلا يلزم التناقض، لأن التحيز ليس من حقيقة الموجود.

(2)**الجائز العقلي**: قد يكون ممكنا في العادة؛ وقد يكون واجبا أو مستحيلا فيها. فمثلا وجود حفيد لي في المستقبل هذا ممكن عقلا وعادة؛ ودوران الأرض عكس عقارب الساعة هذا ممكن عقلا لكنه واجب عادة، ودورانها مع عقارب الساعة ممكن عقلا لكنه مستحيل عادة، وقس على هذا.

الموضوع: اتفق أهل السنة: على أن كل ما هو ممكن في العقل–أي يقبل الوجود والعدم–يجوز على الله أن يوجده وأن يتركه في العدم.

فلا يجب عليه عقلا إيجاد أي ممكن من الممكنات أو تركه في العدم، ولا يستحيل عليه عقلا ذلك. فالإيجاد والإعدام لأي ممكن يكون بكامل مشيئته. ومن أمثلة ذلك: وجود هذا العالم فقد كان بكامل اختياره، وما يقع في الكون من حركة أو سكون أو إحياء أو إماتة أو إغناء أو إفقار، كل ذلك بمحض اختياره وكامل إرادته.

وخالف بعض الفرق فأوجبوا عليه بعض الممكنات وأحالوا عليه أخرى، فمما أوجبوا عليه: ثواب المطيع وعقاب العاصي. وفعل الصلاح والأصلح لعباده، وإرسال الرسل.

ومما قالوا باستحالته عليه عقلا: رؤيته وإرادته للكفر والمعاصي.

–وأهل السنة كما ذكرنا يعدون هذه الأمور ممكنة عقلا فيجوز على الله فعلها وتركها .

تنبيهان:(1) هناك أمور جائزة عقلا ولكنها واجبة شرعا لأن الله وعد عباده بفعلها لهم تفضلا ورحمة، مثل الثواب على الطاعات، ورزق العباد وإجابة المضطر وغيرها من الوعود الربانية.فهذه لابد من وقوعها لأن وعد الله لا يتخلف قال تعالى:﴿وعد الله لا يخلف الله وعده﴾.

(2) وهناك ما هو جائز عقلا، واختلف في جوازه شرعا،مثل وعيد الله سبحانه للعصاة هل يتخلف أولا؟

فاتفقوا على عدم تخلفه في حق من مات على الكفر، لقوله تعالى: ﴿إن الله لا يغفر أن يشرك به﴾

واختلفوا في عصاة المؤمنين، فذهب الماتريدية إلى أن الوعيد لا بد أن يتحقق ولو في واحد من كل صنف من أصناف عصاة المؤمنين، فمثلا آكلي الربا لابد أن يتحقق فيهم الوعيد ولو في واحد منهم؛ أما الباقي فيجوز شرعا أن يعفى عنهم.وقس عليه سائر العصاة.

وذهب الأشاعرة إلى جواز تخلف الوعيد عن جميع عصاة المؤمنين. ولكل دليله.

وإلى قسم الجائز أشار الناظم–رحمه الله–بقوله:

يجوز في حقه فعل الممكنات❀بأسرها وتركها في العدمات

أدلة الواجب والجائز في حق الله تعالى:

–**مدخل:** بعد أن فرغ الناظم–رحمه الله– من بيان الصفات شرع في بيان أدلتها العقلية، لأنه ذكر سابقا أن أول واجب على المكلف هو المعرفة، وهي: الجزم بالعقائد الناشئ عن دليل، فالجزم بها بدون دليل: تقليد،والمكلف الذي فيه أهلية النظر يحرم عليه التقليد،وإن كان إيمانه المبني على هذا الجزم صحيحا.

لكن لا يجب على المكلف معرفة الدليل التفصيلي الذي ذكره الناظم، بل الواجب عليه هو الدليل الإجمالي كما سبق لنا عند قول الناظم: [[أول واجب على من كلفا]] فمعرفة الأدلة على طريقة الناظم–رحمه الله–من فروض الكفاية، وليست من الفروض العينية.

ثم الناظم-رحمه الله-ذكر أدلة الواجب والجائز ولم يذكر أدلة المستحيل، وذلك لأن أدلة الواجب هي نفسها أدلة للمستحيل، لأنه إذا دل الدليل على وجوب صفة من الصفات، فقد دل على استحالة ضدها.

والدليل ينقسم إلى: (نقلي) وهو ما كان من الكتاب والسنة والإجماع، و:(عقلي) وهو ماعدا ذلك.وينبغي أن يعلم هنا أن الأدلة العقلية التي ذكرها الناظم-رحمه الله-مستوحاة من الشريعة كما سأشير، فهي في نهاية المطاف راجعة إلى النقل.

وإنما لم يذكر الناظم-رحمه الله-الأدلة النقلية لأن هذه الصفات على ثلاثة أقسام:

(**1**) -قسم منها لا يستدل عليه إلا بالعقل، لأنه لو استدل عليه بالنقل لأدى ذلك إلى الدور وهو باطل، وهو ماعدا السمع والبصر والكلام والوحدانية. فمثلا لو لو استدل على وجوده تعالى بالقرآن لصار الوجود متوقفا على القرآن والقرآن متوقف على وجوده تعالى.والدور باطل كما سيأتي-إن شاء الله-ولذلك قالوا لا يستدل على وجوده تعالى بكلامه، لأن كلامه لا يتحقق إلا بعد وجوده

(**2**) -وقسم منها يصح الاستدلال عليه بالدليل النقلي والعقلي والمعول عليه فيه هو الدليل النقلي وهو السمع والبصر والكلام، لأن هذه الصفات جاء بها الوحي، وغاية ما يصل إليه العقل فيها هو الجواز.لذلك يعتمد فيها على الدليل النقلي كما سيشير الناظم.

(**3**)- وقسم منها وقع فيه الخلاف وهو الوحدانية. انظر تفصيل هذه المسألة في شراح وحواشي هذا النظم المبارك.

وتتميما للفائدة أذكر -بحول الله-بعض الأدلة النقلية مع الأدلة العقلية التي ذكرها الناظم-رحمه الله.

الأدلة النقلية والعقلية للواجب والجائز في حقه تعالى

(1)دليل الوجود:

-الدليل النقلي: الشريعة كلها دليل على وجوده تعالى،لأنه لو لم يكن موجودا ماكانت هذه الشريعة، ومنها قوله تعالى:﴿ أفي الله شك فاطر السماوات والأرض﴾.

-الدليل العقلي: هذا العالم (ما سوى الله من المخلوقات) فهذا العالم يدل دلالة واضحة على وجود الله سبحانه. ودلالة هذا العالم على الله من جهات كثيرة ومتعددة، منها جهة الحدوث والإمكان والنظام والعناية وغيرها.

- والناظم-رحمه الله-اقتصر على جهة الحدوث. وهذا الدليل الذي يذكره الناظم يسمى بدليل الحدوث.وهو من أقوى الأدلة على وجود الخالق جل في علاه.

أدلة الواجب والجائز في حق الله تعالى:

تقرير دليل الحدوث الذي ذكره الناظم يكون كالآتي:

[العالم حادث؛ وكل حادث يحتاج إلى محدث؛ إذن العالم يحتاج إلى محدث] هذا الدليل اشتمل على ثلاث قضايا (جمل) ، القضية الأولى تسمى: مقدمة صغرى، والثانية: مقدمة كبرى، والثالثة: تسمى نتيجة، ومن يسلم بالمقدمة الصغرى والكبرى لا بد أن يسلم بالنتيجة. **إذا قلت لك**: إنني في المسجد وهذا المسجد في العاصمة، فإذا سلمت لي بهاتين المقدمتين يلزمك أن تسلم بأنني في العاصمة.

أمـا إذا لم تسـلم بأني في المسـجد أو لم تسـلم بأن المسـجد في العاصمة لا يلزمك التسليم بالنتيجة وهي أنني في العاصمة.

ومثل هذا ينطبق على دليل الناظم تماما، ولذلك استشعر الناظم اعتراضين: اعتراض على المقدمة الصغرى يقول: لا أسلم بأن العالم حادث لم لا يكون قديما وبالتالي لا يحتاج إلى محدث وخالق؟!. واعتراض على المقدمة الكبرى يقول: لا أسلم بأن كل حادث يفتقر إلى محدث، لم لا يكون العالم قد حدث بنفسه وبالصدفة وبالتالي لا يفتقر إلى محدث وموجد؟! وحاصل الاعتراضين: أن العالم لا يحتاج إلى خالق لأنه إما قديم لا بداية له أو حدث بنفسه.

-وقد أجاب الناظم عن هذين الاعتراضين: وبدأ بالجواب عن الاعتراض الثاني لأهميته لأن معظم العقلاء إن لم يكن الكل يسلمون بحدوث العالم ولكن البعض منهم لا يسلم باحتياج العالم إلى الخالق ويقول: إن العالم حدث بالصدفة والاتفاق.

-**فقال الناظم**: إن القول بحدوث العالم بنفسه يقتضي الترجيح بدون مرجح وهو مستحيل وما أدى إلى المستحيل فهو مستحيل.ونبين استحالة الترجيح بدون مرجح بمثالين:

(**1**) -افرض كفتي ميزان متساويتين فهل يعقل أن ترجح إحداهما على الأخرى بدون مرجح من هواء أو أي مثقل؟! العقل لا يتصور كفة مساوية للأخرى وراجحة عليها في نفس الوقت.

(**2**)افرض تلفازا غير مشغل منذ فترة ثم بالصدفة اشتغل بدون أن يشغله أي أحد وبدون أي سبب،فهل يعقل ذلك؟ !

- فكذلك العالم قبل أن يوجد كان احتمال وجوده وبقائه في العدم على حد سواء، بل كان احتمال بقائه في العدم راجحا لكونه السابق والأصلي، فلو قلنا إنه وجد بدون موجد فمعنى ذلك أن

وجوده الذي فرض مساويا لعدمه أو راجحا عليه ترجح على عدمه بدون مرجح، فكأننا نقول إن وجوده كان مساويا لعدمه وغير مساو في آن واحد وهذا محال عقلا. فوجود العالم بنفسه محال في العقل.وإذا استحال وجوده بنفسه تعين أن يكون وجوده مستمدا من غيره وهو الله سبحانه. وهذا معنى قوله:

وجـــوده له دليـــل قاطع❀حاجة كل محـــدث للصانع

لو حدثت بنفسها الأكوان❀لاجتمع التســاوي والرجحان

يعني أن وجود الله سبحانه له دليل يقيني، وهو أن هذا العالم حادث وكل حادث يحتاج إلى محدث إذن هذا العالم يحتاج إلى محدث وهـــو الله ســبحانه، ثم اســتدل للمقدمـــة الكــبرى بقولـــه:(لو حـدثت..الخ.أي لـو حـدث العـالم بنفسـه لاجتمـع فيـه التسـاوي والرجحان واجتماعهما محال. وقد بينا ذلك

أدلة الواجب والجائز في حقه تعالى:

ثم أجاب الناظم-رحمه الله-عن الاعتراض الثاني الذي يقول: لا نسلم أن العالم حادث لم لا يكون قديما أي لا أول لوجوده، وبالتالي لا يحتاج إلى خالق؟!

والجواب عن هذا الاعتراض: أن نبين أن العالم: أجسام وصفات قائمة بها، وهذه الصفات حادثة والدليل على حدوثها هو تغيرها، وهذا التغير مشاهد في الكون، من ليل ونهار وفصول وحركة وسكون وموت وحيات وصحة ومرض. الخ. فالتغير دليل الحدوث فمثلا إذا أخذنا أي جسم ولنفرض هذا الهاتف الذي بيدي فنجد صفاته متغيرة ولنركز على الحركة والسكون، فهو متحرك تارة وساكن تارة أخرى، فعندما يكون ساكنا ثم نحركه فالحركة حادثة لم تكن ثم كانت،وإذا سكن فالسكون أيضا لم يكن ثم كان فهو حادث.فقد

شاهدنا في هذا الجسم كلا من الحركة والسكون وأدركنا حدوثهما،ثم تعالوا ننتقل إلى خطوة أخرى وهي أن هذا الجسم لا يمكن أن ينفك عن الحركة والسكون معا بأن يكون غير متحرك وغير ساكن في آن واحد.إذن هو ملازم للحركة والسكون،والقاعدة تقول: [ملازم الحادث حادث] لماذا؟. لأن هناك قاعدة أخرى تقول: [ما لا ينفك عن الحوادث لا يسبقها] وتوضيح هذه القاعدة: هو أننا لو فرضناه قديما وصفاته حادثة فهذا يقتضي أنه كان بدون صفاته التي منها الحركة والسكون، وهذا محال لأننا قد بينا أنه لا يمكن عقلا أن يخلو عن الحركة والسكون معا. وما قيل عن هذا الجسم ينطبق على جميع الأجسام. ولذلك نخرج بهذا الدليل وهو: العالم متغير، وكل متغير حادث. إذن العالم حادث.

-وبيان هذا الدليل باختصار أن نقول: العالم صفاته حادثة لمشاهدة تغيرها وهو ملازم لها لا ينفك عنها وملازم الحادث حادث إذن العالم حادث.وهذا هو المطلوب.

-وإلى هذا الجواب أشار الناظم -رحمه الله- بقوله: {...وحدوث العالم من حدث الأعراض مع تلازم}. يعني أن حدوث العالم مستفاد من حدوث أعراضه(صفاته) مع ملازمته لها فهي حادثة لمشاهدة تغيرها وهو ملازم لها وملازم الحادث حادث.

-وحاصل الدليل الذي ذكره الناظم هكذا: العالم متغير وكل متغير حادث إذن العالم حادث. ثم نقول: العالم حادث وكل حادث يحتاج إلى محدث إذن العالم يحتاج إلى محدث. فالدليل يوصلنا إلى احتياج العالم إلى محدث، ولا يوصلنا إلى اسم هذا المحدث وما يريده منا.فهذا لا نعرفه إلا من الوحي.

ثم إن الناظم–رحمه الله–ذكر دليل الوجود ولم يذكر دليل وجوب الوجود لأن دليل وجوب الوجود هو نفس دليل القدم الآتي –إن شاء الله.

فائدة: الدليل على هذا الشكل الذي ذكره الناظم يسمى عند علماء المنطق بالقياس الاقتراني. وبقية الأدلة التي يذكرها الناظم أتى بها على ما يسمى عند المناطقة بالقياس الاستثنائي.

دليل القدم والبقاء:

–لما فرغ الناظم–رحمه الله–من دليل الوجود شرع في بيان أدلة بقية الصفات، وقد استدل على ماعدا السمع والبصر والكلام بما يسمى عند المناطقة بقياس الخلف،وهو إثبات المطلوب بإبطال نقيضه. وبيان ذلك أن النقيضين لا يجتمعان ولا يرتفعان، فإذا ارتفع أحدهما ثبت الآخر.

ولنبين ذلك في مسألة القدم فنقول:

الموجود إما قديم (لا بداية لوجوده) وإما حادث (لم يكن ثم كان) والعلاقة بين قديم وحادث: التناقض، لأن قديما معناه غير حادث وحادثا معناه غير قديم، وعليه لا يمكن أن يكون الموجود قديما وحادثا معا، لأن معناه قديم وغير قديم، وهذا تناقض.فيتعين أن يكون إما قديما وإما حادثا.

–فإذا أبطلنا بالدليل حدوثه نكون قد أثبتنا قدمه، وهذا ما قام به الناظم، فالناظم أتى بدليل يدل على استحالة حدوث الله تعالى.وإذا استحال حدوثه ثبت قدمه وهو المطلوب،فقد أثبت المطلوب وهو قدمه تعالى بإبطال نقيضه وهو حدوثه.

-لكن كيف نتوصل إلى إبطال الحدوث؟

الجـواب: أن نقـول: لـو فرضـنا حدوثه"سـبحانه" لافتقـر إلى محدث، لأنه قد تقدم أن الحادث لابد له من محدث، ولو افتقر إلى محـدث للـزم الـدور أو التسلسـل وهمـا مسـتحيلان، ومـا أدى إلى المستحيل فهو مستحيل، وإذا استحال الحدوث وجب القدم وهو المطلوب.

تعريف كل من الدور والتسلسل وبيان استحالتهما.

تعريـف الـدور: هـو: أن يكـون شيئان، كـل منهمـا علـة للآخـر. مثال: أن أقول: أنا أوجدني أبي وأبي أنا أوجدته. وهذا يسمى بالدور الصـريح، أو أقـول: أنا أوجـدني أبي وأبي أوجـده جـدي وجـدي أنا أوجدته.وهذا يسمى بالدور المضمر.

وبيـان اسـتحالته: أن الأب في المثال الأول مـن جهـة أنـه موجد للابن فهو متقدم عليه والابن متأخر عنه.ومن جهة أن الذي أوجده هو الابن فهو متأخر عنه والابن متقدم عليه فكل من الأب والابن اجتمـع فيـه أنـه متقـدم متـأخر وهـو لا يعقـل، ومـن باب أولى المثـال الثاني، وبالتالي لا يمكن وجود كل من الأب والابن في المثالين .

مثلا لو أراد أحد الأساتذة أن يدرس في جامعة ما فقيل له لا يمكنك أن تـدرس في هـذه الجامعة إلا إذا تخرجـت منهـا، ولا يمكنـك التخـرج منها إذا درست فيها، فتدريسه فيها متوقف على تخرجه منها وتخرجه منها متوقف على تدريسه فيها، فهل يمكنه أحد الأمرين؟.!

تعريف التسلسل: هو: ترتيب أمور غير متناهية، مثل أن أقول أنا أوجدني أبي وأبي أوجده أبوه وأبوه أوجده أبوه وهكذا إلى مالا نهاية.

بيان استحالته: أنه لوكانت الحوادث غير متناهية لاستحال وجود الحادث اليومي لتوقفه على انقضاء السابق من الحوادث وتلك السوابق غير متناهية وانقضاء مالا يتناهى محال والموقوف على المحال محال فوجود الحادث اليومي محال لكن الحادث اليومي موجود فاستحال وجود حوادث غير متناهية.

توضيح بالمثال: لو أردنا أن نضع كرسيا على الهواء فلا شك أنه يسقط ولايستقر، ولووضعنا تحته كرسيا فكذلك يسقط ولووضعنا تحته ثالث ورابع وخامس وإلى مالانهاية له من الكراسي فهل يثبت؟! طبعا لا.

مثال آخر: لو فرضنا جنديا يحمل بندقية ويريد أن يرمي هدفا ما ولكن لا يرمي حتى يأمره آخر خلفه والذي خلفه لا يأمر حتى يأمره آخر خلفه والذي خلفه لا يأمر حتى يأمره آخر خلفه وهكذا إلى مالا نهاية، فهل يطلق الأول الرصاصة.بالطبع لا يطلق.

والحاصل: أن القدم واجب لله تعالى لأنه لو فرضنا حدوثه لافتقر إلى محدث ومحدثه يفتقر إلى محدث وهذا يؤدي إلى الدور أو التسلسل وكلاهما مستحيل، لأن كلا منهما يقتضي عدم وجوده تعالى، وقد ثبت بالدليل اليقيني وجوده تعالى. وما يؤدي إلى المستحيل فهو مستحيل.

تنبيه: كما أن الله سبحانه قديم (لا أول لوجوده) فكذلك صفاته قديمة.لأنه تعالى لو كانت صفاته حادثة لكان حادثا كما سبق لنا في دليل حدوث العالم. ولهذا يقولون: إنه سبحانه ليس محلا للحوادث.

فائـدة: مـن اللوازم البينـة الـتي تلـزم المجسـمة: أنهـم عنـدما يقولـون بقيـام الحـوادث بذاتـه تعـالى مثـل الكـلام بحـرف وصـوت والحركـة والغضب والرضا والمجيء وغير ذلك: إذا قيل لهم: قولكم هذا يستلزم الحدوث لله تعالى قالوا: نحن لا نقول بهذا اللازم أي بحدوثه تعالى، وإن كان قولنا يستلزمه. بل نحن نقول بقدمه تعالى.أي هم يقولون هو سبحانه قديم وصفاته حادثة يحدثها فيه متى شاء كما سبقت الإشارة إلى ذلك، فنقول لهم وماذا تقولون لو قال لكم الملحد: إن العالم لا يحتاج إلى خالق لأنه قديم، فإن قلتم له بل هو حادث لحدوث صفاته، كان من حجته أن يقول: لماذا لا يكون قديما وصفاته حادثة كما قلتم أنتم في حق الخالق، فلا يستطيع المجسم أن يقيم الحجة عليه.

دليل وجوب البقاء لله تعالى: إنه قد ثبت أنه سبحانه لا بداية لوجوده والذي لا بداية لوجوده لا يقبل العدم لأنه لا يكون إلا واجب الوجوب. لأن وجوده لذاته، وليس لغيره. ولهذا يقولون: ما ثبت قدمه استحال عدمه. أي ما ليس له بداية ليس له نهاية.وكل ماله نهاية له بداية.فلو فرضنا فناءه لانتفى قدمه، وهذا مستحيل لما سبق في دليل القدم.

-والدليل النقلي على قدمه وبقائه ﷻ:

قوله تعالى:﴿ هو الأول والآخر﴾ **سورة الحديد.**

وقوله سبحانه:﴿كل من عليها فان ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام﴾.**سورة الرحمان.**

-وقوله سبحانه:﴿كل شيء هالك إلا وجهه﴾ (**سورة القصص 88**).

وإلى برهان القدم والبقاء أشار الناظم–رحمه الله–بقوله:

لو لم يك القدم وصفه لزم❁حدوثه دور تسلسل حتم

لو أمكن الفناء لانتفى القدم❁....................

دليل المخالفة للحوادث (العالم):

1–الدليل النقلي: قوله تعالى:﴿ ليس كمثله شيء﴾. وقوله سبحانه:﴿ ولم يكن له كفؤا أحد﴾.

2–الدليل العقلي: تمهيد: نقيض (المخالفة للحوادث) :(لا مخالفة للحوادث) وهذا النقيض يساوي: (المماثلة للحوادث) ،ومعلوم أن النقيضين لا يجتمعان ولا ينتفيان،فإذا أبطلنا أحد النقيضين ثبت الآخر لأنه لا يمكن إبطالهما معا. وإذا كانت المماثلة مساوية لنقيض المخالفة فإذا أبطلنا المماثلة للحوادث نكون قد أثبتنا المخالفة لها.

والمماثلة للحوادث المنفية هنا هي المماثلة لها في الجرمية والعرضية ولوازمهما.ولازم العرضية القيام بالغير. ومن لوازم الجرمية: التحيز، والجهة (أن يكون في جهة أو تكون له هو جهة)، والاتصال بالعالم أو الانفصال عنه.

برهان مخالفته "سبحانه"لمخلوقاته في الجرمية والعرضية ولوازمهما:

لو لم يكن سبحانه مخالفا للحوادث(العالم) في الجرمية والعرضية ولوازمهما لكان مماثلا لها في ذلك، وهذا مستحيل، لأنه "سبحانه" لو كان مماثلا لها في ذلك لكان حادثا مثلها (لأن التماثل يستلزم التساوي في الأحكام.وقد ثبت بالبرهان حدوث كل ما سوى الله سبحانه). وحدوثه تعالى محال لما تقدم في برهان القدم. إذن مماثلته للعالم محال لأنها تستلزم المحال. فهذا دليل يقيني على أن الله سبحانه مخالف للعالم في كل شيء، وكل ما خطر ببالك فالله بخلاف ذلك.فهو سبحانه فوق الخيال.وقديما قالوا: [(العجز عن درك الإدراك

إدراك والبحث في ذات الله إشراك.

وإلى هذا الدليل أشار الناظم–رحمه الله بقوله:

.... ❀ لو ماثل الخلق حدوثه انحتم

دليل القيام بالنفس: الغنى المطلق

سبق أن بينا أن الله تعالى غني عن كل ما سواه، وأن كل ما سواه مفتقر إليه. ولكن علماء العقيدة لما فسروا هذه الصفة (القيام بالنفس) ركزوا على أمرين وهما: الغنى عن المخصص ، وعن المحل، وأرادوا بالمخصص : الموجد، وأرادوا بالمحل أمران:

(**1**) ذات يقوم بها كما تقوم الصفة بالموصوف.

(**2**) مكان يحل فيه.

فالله سبحانه غني عن الموجد وغني الذات وغني عن المكان.

الدليل العقلي على غناه عن هذه الأمور:

أما الدليل على غناه عن المخصص (الموجد، الفاعل) فلأنه أزلي (لا بداية لوجوده).

وأما الدليل على غناه عن ذات يقوم بها فلأنه ذات وليس صفة كما تزعم النصارى، والدليل على أنه ذات اتصافه بصفات الكمال، فلو كان صفة لما اتصف بالصفات لأن الصفة لا تتصف بالصفات وإنما الذي يتصف بالصفات هو الذات.

وأما دليل غناه عن المكان فلأنه ليس بجرم حتى يحتاج إلى حيز ومكان كما سبق في دليل المخالفة.لا كما يتخيل المجسمة.

الدليل النقلي على الغنى المطلق :

قوله تعالى: ﴿يأيها الناس أنتم الفقراء إلى الله والله هو الغني الحميد﴾- فاطر 15. وقوله تعالى:﴿إن الله لغني عن العالمين﴾ العنكبوت 6.

وإلى دليل الغنى المطلق (القيام بالنفس) أشار الناظم رحمه الله- بقوله:

لو لم يجب وصف الغنى له افتقر ❀.....................

أي لو لم يجب له تعالى وصف الغنى عن الذات أو المخصص لافتقر إليهما، لكن افتقاره إليهما باطل لما ذكرنا، فبطل ما أدى إلى ذلك وهو افتقاره إليها وإذا بطل الافتقار إلى ذلك ثبت نقيضه وهو وجوب وصف الغنى له تعالى وذلك المطلوب.فقد أثبت الناظم-رحمه الله-وجوب القيام بالنفس ببيان استحالة نقيضه وهو الافتقار إلى الغير.

دليل الوحدانية في الذات والصفات والأفعال:

دليل الوحدانية في الذات:

قد علمنا مما تقدم أن الوحدانية في الذات معناها:

أنه "سبحانه"ليس مركبا من أجزاء، وأنه "تعالى" إله واحد لا شريك له في الملك.

_والدليل على نفي التركيب في الذات:

1_الدليل النقلي: قوله تعالى:﴿ ليس كمثله شيء﴾. وغيرها من الآيات الدالة على عدم مماثلته تعالى للمخلوقات.

2_الدليل العقلي: أنه تعالى لو كان مركبا من أجزاء لكان جسما،و لو كان جسما لما وجد هذا العالم،لأن الجسم لا يخلق جسما.

_والدليل على أنه تعالى لا شريك له في ملكه:

1_الدليل النقلي:﴿وإلهكم إله واحد﴾.وغيرها من الآيات الكثيرة الدالة على الوحدانية،

2_الدليل العقلي: إن فرض تعدد الإله ينفي وجود الإله وبالتالي ينفي وجود العالم، وما دام العالم موجودا وقد تقدم أنه لا بد له من موجد، فيستلزم ذلك وجود إله واحد.

وبيان ذلك: أنه يلزم على فرض التعدد العجز، [ألا يقدر كل واحد من الآلهة المتعددة على شيء] على كل الإحتمالات سواء اتفقوا أم اختلفوا.والعجز ينافي الألوهية لأن من حقيقة الإله أن يكون على كل شيء قديرا وأن يكون فعالا لما يريد، فتنتفي الألوهية مع العجز، ويستلزم ذلك عدم وجود شيء من العالم.وإنما لزم العجز على فرض التعدد للزوم التمانع بينهم على الفعل.أي تمنع قدرة كل واحد منهما قدرة ٱلآخر في حالتي الاتفاق والاختلاف.

فعند الاتفاق على وجود العالم: يلزم العجز في كل الاحتمالات وهي:

2-1: أن يوجده أحدهما دون الآخر .ففي حال إيجاد أحدهما له فالثاني لا يمكن أن تتعلق قدرته به إيجادا أو إعداما. فيكون عاجزا

والعاجز ليس بإله.

-(**3**)أن يشتركا في إيجاده.أي لا يمكن أن يوجده أحدهما إلا بمشاركة الآخر،فيكون فيكون كل واحد منهما عاجزا عن الفعل إلا بموافقة الآخر.

-(**4**)أن يوجده كل واحد منهما بالاستقلال.وهذا يلزم منه إما تحصيل الحاصل إن أوجداه على التعاقب وهو محال.بالبداهة.أو أن يكون الواحد عين المتعدد أو المتعدد عين الواحد إن أوجداه في لحظة واحدة،وهذا يسمى ببرهان التوارد (الاتفاق)

-ثم إن هذا الاتفاق إما واجب أو ممكن،فإن كان واجبا فكل منهما مجبور.وإذا كان ممكنا فيمكن أن يختلفا.ويأتي فيه ما يلي:

-وعند الاختلاف على وجوده: يكون لزوم العجز ظاهرا،لأن تحقق مرادهما معا في هذا الفرض لا يمكن لأنها حالة تناقض،فيتعين عدم تحقق مرادهما معا فيلزم عجزهما معا.

-ولا يمكن أن يتحقق مراد أحدهما دون الآخر،لأن الذي لم يتحقق مراده يكون عاجزا والعاجز ليس بإله،والذي تتحقق مراده يماثله فيجوز عليه ما جاز على مماثله فيكون عاجزا هو الآخر فلا يكون إلها .

-ولا يمكن أن يتحقق مراد كل منهما، لأن هذه حالة تناقض غير ممكنة

-ولا يمكن أن لا يتحقق مراد كل منهما،لأن هذه حالة عجز. والعاجز لا يكون إلها.

- وعلى كل هذه الاحتمالات لا يمكن وجود العالم، ويسمى هذا برهان التمانع (الاختلاف والتنازع والتخاصم).

-**وحاصل دليل الوحدانية في الذات**: أنه يلزم من تعدد الإله العجز عن إيجاد هذا العالم أو شيء منه في حالتي الاتفاق و الاختلاف، وما دام العالم موجودا فالتعدد مستحيل. وإلى هذا الدليل تشير بعض الآيات القرآنية، كقوله تعالى:﴿ من إله غير الله ﴾. وقوله سبحانه:﴿.قل أرأيتم ما تدعون من دون الله إن أرادني الله بضر هل هن كاشفات ضره﴾.38 سورة الزمر.

-وأما قوله تعالى:﴿ لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا﴾. فإن فسر الفساد بعدم الوجود فالآية تتكلم عل برهان التمانع الذي ذكرناه. ويصير معنى الآية كالآتي: يلزم من تعدد الإله عدم وجود العالم، لكن العالم موجود إذن الإله واحد.

-وإن فسر الفساد في الآية باختلال نظام الكون وعدم اتساقه وانسجامه: كان في الآية دليل آخر على استحالة وجود الشريك مع الله سبحانه، وهو: أنه لو كان هذا العالم من صنع إلهين أو أكثر لوجد فيه اختلال واختلاف وعدم انتظام، وما دام الكون في غاية الاتساق والانسجام، فهذا يدل دلالة قاطعة على أنه صنعة لصانع واحد فرد صمد ﷻ.

والدليل على أنه يلزم من التعدد الفساد(الاختلال): أنه يمتنع في العادة المطردة اتفاق اثنين في جميع الأمور، هذا إذا كانا مخلوقين فمن باب أولى إذا كانا خالقين، فلا يمكن الصلح بين إلهين، لأن مرتبة الألوهية تقتضي الغلبة المطلقة. وإلى هذا الإشارة بقوله تعالى: ﴿ ما اتخذ الله من ولد وما كان معه من إله إذا لذهب كل إله بما خلق ولعلى بعضهم على بعض﴾.

دليل الوحدانية في الصفات:

-الدليل على أنه تعالى لا يماثله أحد في صفة من صفاته: هو نفس دليل تعدد الإله، وهو لزوم العجز وبالتالي عدم وجود العالم.

دليل الوحدانية في الأفعال:

-يؤخذ من دليل التمانع، وهو أنه لو فرضنا لغيره تأثيرا في فعل من الأفعال ففي لحظة تعلق قدرة الغير بهذا الفعل لايمكن لقدرة الله أن تتعلق به،وهذا عجز وهو مستحيل على الله سبحانه.ويلزم منه عدم وجود العالم.

-وإلى دليل الوحدانية في الذات والصفات والأفعال أشار الناظم -رحمه الله- بقوله:

......................❁لو لم يكن بواحد لما قدر

أي لو لم يكن واحدا في ذاته أوصفاته أو أفعاله لما وجد شيء من العالم، لكن عدم وجود شيء من العالم باطل لوجود ذلك بالمشاهدة فبطل عدم كونه واحدا في ذاته أوصفاته أو أفعاله، وإذا بطل ذلك ثبت نقيضه وهو أنه سبحانه واحد في ذاته وصفاته وأفعاله.وقد بينا وجه الدلالة في كل.

دليل القدرة والإرادة والعلم والحياة:

تمهيد: لنعلم أولا أن هناك خلافا في تفسير صدور هذا العالم عن الله 'ﷻ' بين أهل السنة وغيرهم. فذهب أهل السنة إلى أن هذا العالم صادر عن المولى 'سبحانه'باختياره الكامل، وهذا هو الحق، وما سواه باطل.وبناء عليه يكون دليل هذه الصفات كالآتي:

*علمنا سابقا أن هذا العالم حادث، وأنه لابد له من محدث، ولنعلم الآن أن حدوث هذا العالم يتوقف على اتصاف محدثه بهذه الصفات الأربع:

-**الصفة الأولى**: **القدرة**: لأن العاجز لا يمكنه إيجاد هذا الكون البديع.

-**الصفة الثانية**: **الإرادة**: لأن هذا العالم كان يمكن أن يوجد ويمكن أن يبقى في العدم وإذا وجد يمكن أن يكون على صور وأشكال كثيرة،فتخصيصه بالوجود بدل العدم،وبهذا الشكل والمقدار بدل بقية الأشكال والمقادير يتوقف على اتصاف موجده بإرادة كاملة ومشيئة تامة.

-**الصفة الثالثة**: **العلم**: لأن الذي يختار شيئا من أشياء لا بد أن يكون عالما به، ولأن هذا الكون في غاية الإتقان والدقة المتناهية،وهذا لا يصدر إلا عن عالم خبير.

-**الصفة الرابعة**: **الحياة**: لأن القدرة والإرادة والعلم لا يتصف بها إلا الحي.

-والحاصل أن حدوث هذا الكون دليل على اتصاف محدثه وخالقه بهذه الصفات الأربعة.

-وإلى دليل هذه الصفات أشار الناظم-رحمه الله . بقوله:

لو لم يكن حيا مريدا عالما❀ وقادرا لما رأيت عالما

أي لو لم يكن"سبحانه" حيا ومريدا وعالما وقادرا لما وجد هذا العالم، لكن عدم وجود العالم باطل لمشاهدة وجوده، فما أدى إليه وهو عدم كونه حيا..الخ باطل مثله، وإذا بطل هذا ثبت نقيضه وهو كونه حيا ومريدا وعالما وقادرا وذلك هو المطلوب.

شرح قول الناظم - رحمه الله:

والتالي في الست القضايا باطل❀ قطعا مقدم إذا مماثـــــل

-هذا البيت أتى به الناظم-رحمه الله- تتميما للأدلة الستة التي أولها قوله:[[لو لم يك القدم وصفه لزم حدوثه]] وآخرها قوله:(لو لم يكن حيا مريدا عالما وقادرا لما رأيت عالما) والتي أتى بها للاستدلال

على الصفات التسع المتقدمة، خمسة منها أفرد لكل واحدة منها دليلا وهي :القدم والبقاء والمخالفة للحوادث والقيام بالنفس والوحدانية، والأربعة الباقية جمعها في دليل واحد، وهي: القدرة والإرادة والعلم والحياة.

-وقد بينا سابقا أن الناظم-رحمه الله-قد استدل على هذه الصفات التسع بإبطال نقائضها. فمثلا: استدل على وجوب القدم لله تعالى بإبطال نقيضه وهو عدم القدم المعبر عنه بالحدوث، ومعلوم أنه إذا بطل أحد النقيضين وجب الآخر، لأن النقيضين لا يجتمعان ولا يرتفعان، فإذا أبطلنا عدم القدم وهو الحدوث ثبت القدم.

-و قد عبر الناظم-رحمه الله- عن هذه الأدلة الست بما يسمى عند علماء المنطق القياس الاستثنائي.

-وهو دليل مركب من قضيتين (جملتين خبريتين): قضية (جملة) شرطية مشتملة على فعل الشرط المسمى عندهم بالمقدم،وجوابه المسمى بالتالي،وتسمى هذه القضية الشرطية مقدمة كبرى، تليها جملة استدراكية يسمونها قضية استثنائية،ومقدمة صغرى،والتي الهدف منها بيان أن المقدم أو التالي إما ثابت أو منفي.

-**فمثلا**: إذا قلت: إن كان خالد في الجزائر فهو في شمال إفريقيا لكنه ليس في شمال إفريقيا إذن هو ليس في الجزائر. فقولك:(إن كان خالد في الجزائر فهو في شمال إفريقيا) هذه مقدمة كبرى، المقدم فيها هو قولك:(إن كان خالد في الجزائر)، والتالي هو قولك:(فهو في شمال إفريقيا). وقولك :(لكنه ليس في شمال إفريقيا) هو مقدمة استثنائية صغرى، وقولك:(إذن هو ليس في الجزائر) هو نتيجة هذا الدليل.

-إذا فهمنا هذا فنقول إن الناظم-رحمه الله- قد أتى بستة أقيسة استثنائية لأجل أن يبرهن بها على أن نقائض الصفات التسع المتقدمة باطلة قطعا، وإذا بطلت نقائضها وجبت هذه الصفات، وهذا هو المطلوب.

– فهذا البيت هو بمثابة المقدمة الصغرى(الاستثنائية) والنتيجة. فيطبق على كل الأدلة الست المتقدمة فمثلا نقول بعد قوله:(لو لم يك القدم وصفه لزم حدوثه) لكن حدوثه باطل قطعا، إذن عدم قدمه باطل مثله، لأنه إذا بطل المشروط بطل الشرط، وإذا بطل عدم القدم ثبت القدم وهو المطلوب.

دليل السمع والبصر والكلام:

مدخل: قد سبق أن هذه الصفات الثلاثة عشر الواجبة لله تعالى على قسمين:

–قسم لا تقوم الحجة فيها على غير المسلم إلا بالدليل العقلي، وضابطه: كل صفة يتوقف فعل الممكن (ومنه المعجزة) على وجودها. وهذا الضابط ينطبق على عشر صفات، وهي: ما عدا السمع والبصر والكلام. ولذلك لم يذكر لها الناظم–رحمه الله–أدلتها الشرعية.لأن الدليل الشرعي يتوقف ثبوته على ثبوت المعجزة والمعجزة تتوقف على ثبوت هذه الصفات، فلو استدل على هذه الصفات بالدليل الشرعي لحصل الدور وهو مستحيل، ولتقريب المسألة نقول: لا يصح الاستدلال على وجوده تعالى وقدمه الخ.بوحيه تعالى، لأن وحيه "تعالى" فرع عن اتصافه بهذه الصفات.

–وقسم يصح الاستدلال عليه بالدليل العقلي والشرعي وهو هذه الصفات الثلاث: السمع والبصر والكلام. لأن هذه الصفات لا يتوقف عليها فعل الممكن، ولذلك ذكر الناظم –رحمه الله–أنها ثابتة بالدليل العقلي والشرعي.

إلا أنه يعتمد فيها على الدليل الشرعي، ويردف بالدليل العقلي لأجل التقوية والتأكيد فقط، ولذلك قدم الناظم–رحمه الله–فيها الدليل الشرعي الذي عبر عنه بالنقل.

أدلة هذه الصفات الثلاثة من الشرع والعقل:

الأدلة الشرعية:(النقلية، السمعية): هذه الصفات ثابتة بالكتاب والسنة والإجماع.

-**الدليل من الكتاب على السمع والبصر**: منه قوله تعالى:﴿وهو السميع البصير﴾. وقوله تعالى:﴿ إنني معكما أسمع وأرى﴾. وقوله تعالى:﴿ ألم يعلم بأن الله يرى﴾. وقوله تعالى:﴿الذي يراك حين تقوم﴾.

-والدليل منه على الكلام: قوله سبحانه:﴿وكلم الله موسى تكليما﴾.وقوله تعالى:﴿إني اصطفيتك على الناس برسالتي وبكلامي﴾.

-**والدليل من السنة على هذه الصفات**: من ذلك: قوله صلى الله عليه وسلم :{ اربعوا على أنفسكم فإنكم لا تدعون أصم و لا غائبا وإنما تدعون سميعا بصيرا}.**صحيح البخاري**. وقوله عليه الصلاة والسلام:{ ما منكم من أحد إلا سيكلمه الله يوم القيامة ليس بينه وبينه ترجمان}.

– وانعقد الإجماع على أنه "سبحانه" سميع وبصير ومتكلم. وأهل اللغة لا يفهمون من سميع وبصير ومتكلم إلا ذات قام بها السمع والبصر والكلام أي اتصفت بذلك.لأن ثبوت المشتق (السميع والبصير والمتكلم) يستلزم ثبوت المشتق منه (السمع والبصر والكلام).

الدليل العقلي على هذه الصفات:

-إن هذه الصفات الثلاث هي صفات كمال في حق المخلوق، والله أهل للكمال، ولو انتفت عنه سبحانه لاتصف بما ينافيها وهي نقائ والله تعالى منزه عن جميع النقائ، فتجب له سبحانه هذه الصفات.

-لكن علماء العقيدة قالوا إن هذه الصفات الثلاث لا تثبت بالدليل العقلي وحده،يعني لو لم يأت الشرع بهذه الصفات الثلاث لما أمكننا أن نتوصل إليها عن طريق العقل.لأن هذا الدليل المذكور يمكن أن يعترض عليه من جهتين:

-**الجهة الأولى**: أن هذه الصفات يمكن أن تكون كمالا في حقنا ولا تكون كمالا في حق الله ﷻ. وأعطوا مثالا على ذلك: فقالوا: التكلم بالحروف والأصوات يعد كمالا في حقنا ونق في حق الله سبحانه.إذن ليس كل كمال في حق المخلوق يكون كمالا في حق الخالق.

-**الجهة الثانية**: قولهم في الدليل: لو لم يتصف بها لاتصف بأضدادها وأضدادها نقائ، يمكن أن يعترض على هذا أيضا بأن يقال: إن هذه الأضداد يمكن أن تكون نقصا في حقنا ولا تكون نقصا في حق الله سبحانه!؛ ومثلوا لذلك بعدم اتخاذ الصاحبة والولد، فإنه يعتبر نقصا في حق الإنسان ولا يعد نقصا في حق المولى سبحانه بل هو عين الكمال واتخاذهما هو النق.

-ولذلك كان الاعتماد في الاستدلال على هذه الصفات الثلاث إنما هو على الدليل الشرعي (النقل). والدليل العقلي إنما يذكر تتميما؛ وتأكيدا للدليل الشرعي لا استقلالا.

-وإلى ما تقدم أشار الناظم- رحمه الله- بقوله:

والسمع والبصر والكلام ❀بالنقل مع كماله ترام

يعني: أن هذه الصفات الثلاث ترام أي تقصد وتدرك وتطلب وتثبت بدليلين وهما الدليل الشرعي المعبر عنه بالنقل المتمثل في الكتاب والسنة والإجماع مع الدليل العقلي وهو ما يقتضيه كماله من أنه لو لم يتصف بهذه الكمالات لاتصف بأضدادها وهي نقائ والنق عليه تعالى محال.

* وإلى هنا يكون الناظم-رحمه الله-قد فرغ من ذكر أدلة الواجب في حقه تعالى ويستلزم ذلك أدلة المستحيل كما ذكرنا سابقا.وسيشرع في ذكر دليل الجائز قي حقه سبحانه.

دليل الجائز في حقه تعالى:

-سبق أن الجائز في حق المولى" سبحانه": هو: فعل كل ممكن وتركه.فلا يجب عليه تعالى فعل شيء من الممكنات .ولا يستحيل عليه فعل شيء منها.

-والمراد بالوجوب والاستحالة هنا العقليان، فلا يجب عليه تعالى عقلا فعل شيء من الممكنات ولا يستحيل عليه في العقل شيء منها.

-لأن الله "سبحانه" هو الخالق لجميع الممكنات بكامل إرادته، خلق الذوات وخلق الصفات وربط بين الذوات والصفات باختياره الكامل، فالصفات سواء كانت حسنة أو قبيحة ليست متأصلة في الذوات بحيث لا تنفك عنها عقلا، بل هي بجعل الله وإرادته.

-وقد اختار الله سبحانه أن يخلق العالم على ماهو عليه ولو شاء أن يخلقه على صورة أخرى أكمل من هذه الصورة أو أدنى منها لكان ذلك جائزا في حقه سبحانه.

والحاصل: أنه حين الخلق لا علاقة للممكنات ببعضها البعض وإنما الله سبحانه بكامل إرادته ركبها مع بعضها البعض وجعل بعضها مترتبا على بعض.فيجب على كل مكلف أن يعتقد أن الله يجوز في حقه أن يخلق ما يشاء من الممكنات وأن يترك ما يشاء منها،وأن يخلق الخير والشر المعبر عنهما بالحسن والقبيح.و لا يجب عليه رعاية مصالح العباد،فالله تعالى يفعل في ملكه ما يشاء لا مكره له ولا حجر عليه.فقد يخلق شيئا لا مصلحة فيه لعباده،ومن صور ذلك:خلق الكافر الفقير المعذب في الدنيا بالفقر وفي الآخرة بالخلود في النار، ومنه تعذيب الكفار بالخلود في النار، وغير ذلك من الصور.

-هذه عقيدتنا معاشر المسلمين المخالفة لعقيدة الفلاسفة ومن تأثر بهم، فقد قال الفلاسفة قديما:[إن الله قد خلق العالم على أكمل صورة ونظام، ولا يجوز أعلى منه، لأنه لو كان هناك أعلى منه ولم يفعل لكان بخلا يناقض جود الجواد الحكيم.

-وقد تأثر بهم طائفتان: (**1**) - المعتزلة (من المسلمين) فقد اعتقدوا أن الخير والشر متأصل وذاتي في الأشياء، والله "سبحانه" لكماله يجب منه فعل الخير ورعاية مصالح العباد.

-(**2**)الملاحدة: فهم يستدلون على عدم وجود الله تعالى بوجود الشر في هذا الكون ووجود أشياء لا مصلحة فيها للعباد من كل الوجوه، فيقولون لو وجد إله فلا بد أن يفعل المصلحة لعباده دائما وما دام الواقع بخلاف ذلك فلا يوجد إله لهذا الكون.

-ونحن نقول لهم إنه سبحانه فعال لما يريد يتصرف في ملكه بما يشاء.والمصلحة هو الذي يفعلها لعباده وليست هي الحاكمة على أفعاله. والدليل على ذلك من الشرع ومن العقل:

الدليل الشرعي: منه قوله تعالى:﴿ وربك يخلق ما يشاء ويختار﴾-القصص 28.وقوله تعالى:﴿ إن يشأ يرحمكم أو إن يشأ يعذبكم﴾-الإسراء 45. وقوله تعالى:﴿ وإن يمسسك الله بضر فلا كاشف له إلا هو وإن يردك بخير فلا راد لفضله يصيب به من يشاء من عباده وهوالغفور الرحيم﴾-يونس 107. وقوله تعالى:﴿ لقد كفر الذين قالوا إن الله هو المسيح ابن مريم قل فمن يملك من الله شيئا إن أراد أن يهلك المسيح ابن مريم وأمه ومن في الأرض جميعا ولله ملك السماوات و الارض وما بينهما يخلق ما يشاء والله على كل شيء قدير﴾ المائدة.

الدليل العقلي:

-أنه لو وجب عليه "تعالى" فعل شيء من الممكنات عقلا،أو استحال عليه شيء منها عقلا،لانقلب الممكن واجبا أو مستحيلا، وهو باطل.

-بيان هذا الدليل: أن الممكنات التي قيل بوجوبها أو استحالتها في حقه -تعالى- قد اتفقت جميع الفرق على أنها ممكنة في ذاتها،وإنما وقع الخلاف بالنسبة لصدورها من الله -سبحانه-،فبعضهم قال بوجوب بعض الممكنات في حقه تعالى لاشتمالها على الحسن الذاتي وبعضهم قال باستحالة بعض الممكنات كذلك لاشتمالها على القبح الذاتي.

-فنقول لهم: الممكن :(ما يقبل الوجود والعدم) لا ينقلب واجبا :(ما لا يقبل العدم) ولا ينقلب مستحيلا :(ما لا يقبل الوجود).لأنه قلب للحقائق.وقلب حقائق هذه الثلاثة مستحيل باتفاق، لأن قبول الممكن للوجود والعدم صفة نفسية له، وهي لا تتبدل، والقاعدة تقول:(ما بالذات لا يتخلف). وأيضا لو كانت الممكنات واجبة أو مستحيلة لما وجدت لأن وجود جميع الكائنات بقدرة الله تعالى وقدرته لا تتعلق بالواجب ولا بالمستحيل.

-**تنبيهان:**

-**التنبيه الأول**: المستحيل هو قلب الممكن إلى الواجب الذاتي كما بينا،أما قلب الممكن إلى الواجب العرضي فليس بمستحيل. فجميع الممكنات بملاحظة تعلق علم الله بها إما واجبة إن علم الله وجودها فيما لا يزال وإما مستحيلة إن سبق في علم الله أنها لا توجد.لكن كل من هذا الوجوب والاستحالة عرضيا.

.وكذلك الممكنات التي وعد الله عباده بإيجادها لهم تصير واجبة الوقوع لأن وعد الله لا يتخلف،وليس في هذا قلب للحقائق.لأنه لا ضرورة في صيرورة الممكن واجبا عرضيا.

-**التنبيه الثاني**: أمثلة الجائز في حقه تعالى كثيرة،فمنها: الخلق والرزق،والإماتة والإحياء،والصحة والإسقام، وبعثه الرسل عليهم الصلاة والسلام،والثواب والعقاب،والقضاء والقدر،وفعل الصلاح والأصلح،ورؤية المؤمنين الله في الجنة، ولكن علماء العقيدة ركزوا على بعض الممكنات للرد على من قال بوجوبها أو استحالتها عقلا على المولى سبحانه.ومن ذلك: فعل الصلاح والأصلح للعباد، وإرساله تعالى الرسل، ورؤيته في الآخرة للمؤمنين.وإحداثه هذا العالم بأسره.

وإلى الدليل العقلي للجائز في حق المولى تعالى أشار الناظم -رحمه الله-بقوله في البيت(30):

لو ٱستحال ممكن أو وجبا ❀ قلب الحقائق لزوما أوجبا

أي: لو وجب عليه تعالى شيء من الممكنات عقلا أو استحال لانقلب الممكن واجبا أو مستحيلا.لكن انقلاب الممكن واجبا أو مستحيلا باطل، فما أدى إليه وهو وجوب ممكن أو استحالته باطل مثله، وإذا بطل هذا ثبت نقيضه وهو عدم وجوب الممكن وعدم استحالته، وهو المطلوب.

- إلى هنا يكون الناظم-رحمه الله-قد انتهى من قسم الإلهيات وسيشرع في قسم النبوات. ولله الحمد أولا وآخرا.

القسم الثاني: النبوات

مدخل: قد ذكرنا سابقا أن علماء العقيدة قسموا مباحث هذا العلم ثلاثة أقسام: الإلهيات، والنبوات والسمعيات(الغيبيات). وهذه المباحث الثلاث هي تلخيص لأركان الإيمان الست أو الخمس. ولما فرغ الناظم–رحمه الله–من قسم الإلهيات المبين للركن الأول وهو الإيمان بالله تعالى، شرع في قسم النبوات المفسر لركن الإيمان بالرسل، وفي ضمن هذا القسم يدخل قسم السمعيات كما سنبين إن شاء الله.

*حاجة الإنسانية إلى الوحي:

لا يمكن للإنسان أن يستغني عن الوحي، لأنه وإن كان مزودا بالعقل الذي يدرك به الكثير من الأمور ويميز به بين العديد من المنافع والمضار، فإنه يظل عاجزا عن فهم السر من وجوده في هذه الحياة، من أين أتى وإلى أين يذهب؟ ويعجز عن معرفة خالقه وماذا يريده منه في هذه الدنيا. فإن الإنسان إذا استعمل ذكاءه وفطنته في فهم أسرار هذا الكون فإن غاية ما يمكن الوصول إليه هو أن لهذا الكون خالقا، لكن لا يعرف بطريق التفكير أسماءه وصفاته والمنهج الذي يريد من الإنسانية أن تسير عليه، لا يعرف عن طريق العقل أن الإنسان لم يخلق ليعيش مدة على هذه الأرض ثم يموت وينتهي أمره،بل خلق ليحيي في مكان آخر من هذا الكون حياة أبدية سرمدية،وإنما وجد في هذه الأرض لأجل الامتحان الذي به يتميز مصيره في الحياة الباقية هل يكون من السعداء أم من الأشقياء.كذلك لا يعرف عن طريق العقل كيف يعبد خالقه ويتقرب إليه.كمالا يمكنه التصور الصحيح عن نفسه وعن هذا العالم الفسيح الذي يعيش في جزء يسير منه.لا يعرف أن هناك سبع سماوات وسبع أرضين والعرش والكرسي واللوح المحفوظ والقلم وعالم الملائكة وعالم الجن والشياطين، وأن هناك في مكان آخر من هذا العالم توجد جنة دار السعداء ،ونار

دار الأشقياء وغير ذلك من الأمور التي عرفناها عن طريق الوحي. وبهذا يتبين لنا أن حاجتنا إلى الوحي كحاجتنا إلى الغذاء والهواء لا يمكننا الاستغناء عنه، فالوحي هو الذي يعطينا التصور الصحيح لأنفسنا وللموجودات من حولنا.ولذلك قالوا في تعريف الرسالة: [هي سفارة العبد بين الله وبين ذوي الألباب من خليقته يزيح بها عللهم فيما قصرت عنه عقولهم من مصالح الدنيا والآخرة]. أي توسط مزيل لأمراض العقلاء الحسية والمعنوية ببيان مصالحهم في الدارين التي لاتصل إليها عقولهم.

تعريف الوحي، والفرق بين النبي والرسول، وعدد كل منهما

تعريف الوحي: عرفه ابن عرفة–رحمه الله–بقوله: " هو إسماع الكلام القديم بواسطة ملك وبدونه."

– والنبوءة ليست مجرد الوحي، وإنما هي الوحي بتكليف، فمن جاءه الوحي بتكليف فهو نبي فإن كان التكليف خاصا به فهو نبي فقط، وإن أمر بتبليغه فهو نبي ورسول.ولهذا يقال عن نبينا عليه الصلاة والسلام إنه: نبئ باقرأ باسم ربك، وأرسل بالمدثر. فالأنبياء أكثر من الرسل.فقيل عدة الأنبياء: مائة ألف وأربع وعشرون ألفا.والرسل منهم: ثلاث مائة وثلاثة عشر، وقيل وأربعة عشر وقيل وخمسة عشر. والمذكور منهم في القرآن خمسة وعشرون.

–إن قسم النبوات يشتمل على مباحث كثيرة، فيها فوائد جليلة، ومعاني جميلة.وكيف لا والنبوة هي بوابة الوحي، والرسالات الإلهية إنما جاءت عن طريقها؛ وبواسطة الرسل يكلم الله عباده، ويبين لهم مهمتهم في هذه الدنيا وكل ما أراده منهم.

–وفي هذا المبحث يتكلمون على النبوة بصفة عامة،وعلى نبوة

نبينا مُحَمَّد ﷺ بصفة خاصة. وسأقتصر هنا على مبحث واحد تبعا للناظم وهو: مبحث صفات الأنبياء والمرسلين عليهم الصلاة والسلام.

إن الصفات التي يذكروها في هذا القسم: هي تسع صفات.أربعة منها واجبة، أي ثابتة لهم لا تقبل النفي.وهي: الصدق، والأمانة والتبليغ، والفطانة. وأربعة منها مستحيلة، وهي: الكذب والخيانة والكتمان، والبلادة (عدم الفطانة). والجائز في حقهم صفة واحدة.وهي: الأعراض البشرية اللائقة بمقامهم الشريف. غير أن الناظم–رحمه الله–اقتصر على سبع صفات، فلم يذكر الفطانة وما يقابلها.

–وقد أشار الناظم–رحمه الله–إلى هذه الصفات السبع بقوله:

يجب للرسل الكرام الصدق ❁ أمانة تبليغهم يحق

محال الكذب والمنهي ❁ كعدم التبليغ يا ذكي

يجوز في حقهم كل عرض ❁ ليس مؤديا لنق كالمرض

تكلم في هذه الأبيات الثلاثة على الصفات الواجبة والمستحيلة والجائزة في حق الأنبياء والرسل.

(1) الصفات الواجبة والمستحيلة في حقهم:

الصفةالأولى: [[الصدق:]] وهو: مطابقة الخبر للواقع. وهم صادقون في ثلاثة أمور:

.1 ـ صادقون في دعوى الرسالة.

2 ـ صادقون في الأحكام الشرعية التي بلغوها للناس عن الله عز وجل.

3ـ صادقون في كل ما نطقوا به في حياتهم مما يتعلق بأمور الدنيا.

وضده الكذب: فيستحيل صدور الكذب عنهم في هذه الأنواع الثلاثة، أما عمدا فبالاتفاق، وأما سهوا ونسيانا فعند الأكثر، وهو المعتمد عند المحققين.

الصفة الثانية: الأمانة(العصمة). والعصمة لغة: [الحفظ]. واصطلاحا: ألا يخلق الله فيهم الذنوب.وبعضهم عرفها بأنها: لطف من الله يحملهم على الطاعة، ويزجرهم عن المعصية مع بقاء الاختيار تحقيقا للابتلاء.

-وهل العصمة تكون من جميع الذنوب الكبائر والصغائر قبل البعثة وبعدها؟في ذلك تفصيل يطول،يطلب من المطولات.

-وضد الأمانة (العصمة): الخيانة، فهي مستحيلة عليهم.

وكل ما ورد مما يوهم وقوع المعاصي منهم فإنه مؤول.

الصفة الثالثة: [[التبليغ]]: ومعناه: أنهم أوصلوا جميع الأحكام التي أمروا بتبليغها إلى أقوامهم، ولم يخفوا منها شيئا لا عمدا ولا سهوا.

-وضد التبليغ: الكتمان لما أمروا بتبليغه،فهو مستحيل في حقهم.

الصفة الرابعة: [[الفطانة]]: أي الذكاء وقوة الرأي. فيستحيل أن يكون النبي مغفلا أو بليدا أو أبله.

(2) **الصفة الجائزة في حقهم**: جميع الأعراض البشرية غير المنافية لمقامهم الرفيع، ومهمتهم النبيلة.فالأنبياء والرسل بشر، يأكلون ويشربون، ويجوعون ويعطشون، ويفرحون ويحزنون، وينامون، ويمرضون، ويغضبون، وينسون، وغير ذلك من صفات البشر التي لا نق فيها.

أدلة الصفات الواجبة؛ والمستحيلة؛ والجائزة في حق الأنبياء والرسل-عليهم الصلاة والسلام-

قال الناظم-رحمه الله:

لو لم يكونوا صادقين للزم❀أن يكذب الإله في تصديقهم

إذ معجزاتهم كقوله وبر ❀صدق هذا العبد في كل خبــــر

لو انتفى التبليغ أو خانوا ❀حتم أن يقلب المنهي طاعة لهم

جواز الأعراض عليهم حجته ❀وقوعها بهم تسل حكـــــمته

ذكر الناظم-رحمه الله-في هذه الأبيات {الأربعة}: أدلة الواجب والمستحيل والجائز في حق أنبياء الله ورسله :

-وقد أفرد الصدق بدليل، وجمع بين التبليغ والأمانة في دليل. وإذا دل الدليل على وجوب هذه الصفات فإنه في نفس الوقت يدل على استحالة أضدادها.فلذلك لم يحتج الناظم إلى الاستدلال على المستحيل في حقهم.

-ثم ذكر بعد ذلك دليل الجائز في حقهم،وبين الحكمة من وقوع الأعراض البشرية بهم عليهم الصلاة والسلام.

أولا: [[**دليل الصدق**:]] سبق أن الصدق ثلاثة أنواع: الصدق في دعوى النبوة، والصدق في الأحكام التي يبلغونها عن الله. والصدق في الكلام الدنيوي: والدليل الذي ذكره الناظم هنا: هو دليل الصدق في دعوى النبوة، وأما دليل النوعين الآخرين فهو نفس دليل الأمانة والتبليغ.

دليل صدقهم في دعوى النبوة: أنهم عندما ادعوا النبوة صدقهم الله بالمعجزة.والمعجزة هي: الأمر المخالف للقوانين التي أجرى الله عليها الكون.مثل الطيران من الإنسان، ومشيه على الماء، ومكثه في النار من غير احتراق.وإحياء الموتى،وتحويل الطين والعصا إلى حيوان.وغيرها من الأمور المخالفة للنظام الكوني المستمر.فكان الواحد منهم،لما يدعي النبوة،يقول: آية صدقي أن يفعل الله كذا فيفعله له سبحانه، وإذا شعر بالمعارضة قال لقومه:وإن لم تقبلوا قولي فافعلوا مثله فإذا سلموا له أو عارضوه وعجزوا دل ذلك دلالة قطعية على صدقه. لأن تلك المعجزة تدل على أن الله أراد تصديقه.وكأن الله سبحانه تكلم معنا وأخبرنا بأنه صادق، وخبره سبحانه على وفق علمه فلا يكون إلا صادقا.

-وهذا معنى قول الناظم:

{لو لم يكونوا صادقين للزم...} أي لو كانوا كاذبين في دعوى الرسالة: يستحيل أن يخلق الله لهم المعجزة، لأن خلق المعجزة على وفق دعواهم تصديق لهم، لأنها في قوة قوله تعالى: [[صدق عبدي فيما أخبركم به]] وتصديق الكاذب كذب، والله سبحانه يستحيل عليه الكذب .

-وهذه المعجزات التي أيدهم الله بها تكرما وتفضلا منه قد بلغتنا عن طريق التواتر فتفيدنا القطع كما أفادت من شاهدها وكان حاضرا وقت حدوثها.

ثانيا: دليل التبليغ والأمانة:

أ) دليل التبليغ:

-الدليل على أن الرسل-عليهم الصلاة والسلام- قد بلغوا جميع ما أمرهم الله بتبليغه لعباده: أنهم لو كتموا شيئا مما أمرهم الله بتبليغه: للزم من ذلك أمران محالان :

-**أولهما**: أن يكون الكتمان طاعة بالنسبة إليهم.لأننا أمرنا بالإقتداء بهم في أقوالهم وأفعالهم من غير تفصيل،وهذا يدل على أن ما يصدر عنهم من أعمال لا تخرج عن كونها قربة وطاعة.

-**ثانيهما**: أن يكون كتمان العلم الشرعي مباح بالنسبة لأتباعهم.لأنهم مأمورون بإتباعهم والتأسي بهم. وكلا الأمرين محال، لأن كتم العلم الشرعي المحتاج إليه معصية، قال تعالى:﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِن بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ ﴾(159){البقرة} والمعصية لا تنقلب طاعة،ولا أمرا مباحا،لأنه يلزم عليه أن يكون الكتمان مأذونا فيه وغير مأذون فيه،والإذن وعدمه لا يجتمعان،لأنه جمع بين النقيضين.

ب) دليل الأمانة: العصمة:

-أنهم لو خانوا الله تعالى بفعل محرم أو مكروه، للزم أن يكون ذلك المحرم أو المكروه طاعة، لأن الله تعالى أمرنا بإتباعهم في أقوالهم وأفعالهم من غير تفصيل، في غير ما آية، إلا فيما ثبت اختصاصهم به، فكل ما صدر منهم فنحن مأمورون به،وكل مأمور به فهو طاعة، لأن الله تعالى لا يأمر بالفحشاء.قال تعالى:﴿إن الله لا يأمر بالفحشاء﴾. وانقلاب المحرم أو المكروه طاعة باطل لما فيه من الجمع بين متنافيين، وهو كون الشيء مأمورا به منهي عنه.

-وهذا معنى قوله-رحمه الله:

لو انتفى التبليغ أو خانوا حتم ❁أن يقلب المنهي طاعة لهم.

أي لو وقع منهم الكتمان، أو الخيانة بفعل المنهي عنه، للزم أن ينقلب الكتمان أو فعل المنهي عنه طاعة، لكن انقلابهما طاعة محال، فما أدى إليه وهو الكتمان أو فعل المنهي عنه محال أيضا.

فالناظم-رحمه الله-استدل على وجوب التبليغ والأمانة ببيان بطلان نقيضهما وهما الكتمان والخيانة.

ثالثا: دليل الجائز في حق الأنبياء والرسل: وهو جميع الأعراض البشرية التي لا تؤدي إلى نق في مراتبهم العلية:

-أنه شوهد وقوعها بهم بالنسبة لمن عاصرهم، ونقل إلينا ذلك الوقوع بالتواتر.والوقوع يدل على الجواز،فلو لم تكن جائزة لما وقعت بهم، فالنتيجة أن الأعراض البشرية غير المنقصة جائزة في حقهم.

فوائد وقوع الأعراض البشرية بالأنبياء:

-هناك عدة فوائد اقتصر الناظم-رحمه الله-على واحدة منها: وهي:

- التسلي(التصبر) بأحوال الأنبياء، إذا نزل بنا ما نزل بهم: فإذا نظر العاقل في أحوال الأنبياء، من مرض وأسقام، وقلة مال وأذى الناس لهم مع علو مقامهم، ورفعة شأنهم، فإنه يتسلى ويتصبر، فلا يحزن على ما نزل به من بلاء، وهذا معنى قوله: [[جواز الأعراض عليهم حجته❁ [وقوعها بهم]، تسل حكمته]].

أي: حجة(دليل) جواز الأعراض عليهم: وقوعها بهم، وحكمة هذا الوقوع: التسلي(التصبر) بأحوالهم، إذا وقعت لنا.

بيان أن جميع العقائد المتقدمة مندرجة تحت الكلمة المشرفة(الشهادتان)

قال ابن عاشر-رحمه الله:

وقـول لا إله إلا الله ❀ محمـــد أرســله الإلـــه

يجـــمع كل هذه المعاني ❀كانت لذا علامة الإيمـان

وهي أفضل وجوه الذكر ❀فاشغل بها العمر تفز بالذخر

تمهيد: قد تقدم في أول هذا المبحث الذي عنونه الناظم-رحمه الله-بقوله: {كتاب أم القواعد وما انطوت عليه من العقائد}: أنه يريد أن يتكلم فيه عن الركن الأول من أركان الإسلام، وهو الشهادتان، وعن العقائد المندرجة تحته.ولكنه لما شرع في التنفيذ عكس، فقدم العقائد، ولما فرغ منها بين هنا في هذه الأبيات الثلاث أن هذه العقائد المتعلقة بالله'سبحانه' وبأنبيائه ومرسليه عليهم الصلاة والسلام كلها تندرج تحت الركن الأول من أركان الإسلام، ألا وهو الشهادتان. ولذلك جعلها الله "تعالى" علامة على ما في القلب من الإيمان، وكانت لها الحظوة الكبرى حيث جعلها تعالى أفضل أنواع الذكر على الإطلاق، وحث على الإكثار منها وملازمتها والاشتغال بها مدة العمر.ورتب عليها الفوز المبين بخيري الدنيا والآخرة. وهذا حاصل ما أشار إليه الناظم-رحمه الله-بالأبيات المذكورة.ونفصله بحول الله وقوته في النقاط التالية:

.**النقطة الأولى**: بيان وجه اندراج العقائد المتقدمة في الشهادتين:
اعلم أن معنى لا إله إلا الله: يكون بحسب تفسير لفظ الإله. إذن معناه: المعبود بحق، ويلزم من كونه معبودا بحق: أنه مستغن عن كل ما سواه ومفتقر إليه كل ما عداه. فإن فسرنا الإله بالمعبود بحق، كان معنى لا إله إلا الله: لا معبود بحق إلا الله تعالى.وإن فسرنا الإله

بالمستغني عن كل.الخ.كان معناها: لا مستغنيا عن كل ما سواه ومفتقرا إليه كل ما عداه إلا الله تعالى.

– ومعنى هذا أن الله سبحانه هو وحده المستغني عن كل ما سواه والمفتقر إليه كل ما عداه: فيلزم من كونه مستغنيا عن كل ما سواه: وجوب الوجود له تعالى والقدم والبقاء والقيام بالنفس والمخالفة للحوادث والسمع والبصر والكلام فهذه ثمان صفات من الواجب في حقه تعالى، وإنما استلزم الاستغناء هذه الصفات لأنه لو لم تجب له هذه الصفات لافتقر إلى من يكمله أو يدفع عنه النقائ .وإذا وجبت هذه استحالت أضدادها، ويلزم من الاستغناء أيضا عدم وجوب أو استحالة شيء عليه، وهذا هو قسم الجائز.فيكون مجموع ما استلزمه الاستغناء سبعة عشر صفة ثمان صفات من الواجب ومثلها من المستحيل وصفة الجائز. وبقي عشر صفات، خمسة من الواجب ومثلها من المستحيل تدخل تحت الافتقار.وهي: وجوب الوحدانية والقدرة والإرادة والعلم والحياة.إنما وجبت له هذه الخمس لأنه لو لم تجب له لم يفتقر إليه كل ما عداه.وإذا وجبت هذه الخمس: استحالت أضدادها فتبلغ الصفات الداخلة تحت الافتقار عشر. فإذا ضممناها إلى السبعة عشر الداخلة تحت الاستغناء صار المجموع: سبعة وعشرون صفة مندرجة تحت لا إله إلا الله الواجب منها ثلاثة عشر والمستحيل ثلاثة عشر، والجائز صفة واحدة.

ومعنى الجملة الثانية من الشهادتين:(مُحَمَّد رسول الله): ثبوت الرسالة لنبينا ﷺ.ويؤخذ من هذا المعنى وجوب الصدق ؛والأمانة؛ والتبليغ ؛ واستحالة؛ الكذب؛ والخيانة؛ والكتمان،وجواز الأعراض البشرية التي لا تؤدي إلى نقـ في مراتبهم.ويؤخذ منه أيضا:الإيمان بجميع ما جاء به ﷺ،ومنه الإيمان بجميع الأنبياء والرسل والملائكة والكتب السماوية واليوم الآخر وما فيه من أهوال وحساب وجنة ونار وصراط وغير ذلك من الغيبيات التي أخبرنا بها مثل وجود سبع سماوات وسبع أرضين والعرش والكرسي والقلم واللوح المحفوظ وعالم الملائكة وعالم الجن والشياطين وعالم البرزخ وغيرها من الأمور المسماة في هذا العلم بالسمعيات والغيبيات. وبهذا يتضح لنا أن جميع العقائد الإيمانية مندرجة تحت الشهادتين مع قلة حروفها.

النقطة الثانية: الكلمة المشرفة جعلهما الله سبحانه عنوانا على ما في القلب وعلامة على ما فيه من الإيمان الذي هو التصديق(الإذعان) بكل ما جاء به النبي ﷺ وعلم من الدين بالضرورة.

-**وذلك أولا**: لاختصار لفظها وقلة حروفها،وخفتها على اللسان.

وثانيا: لانطوائها على جميع العقائد الدينية. فالنطق بالشهادتين يستلزم الاعتراف بجميع ما يندرج تحتها من العقائد الدينية.من الإلهيات والنبوات والسمعيات.فلذلك كانت علامة على الإيمان في الشرع ولم يقبل من أحد الدخول في الإسلام إلا بها.

النقطة الثالثة: فضل الكلمة المشرفة: أفضل أنواع الذكر: {لا إله إلا الله، مُحَمَّد رسول الله}. لعدة أدلة من الكتاب والسنة، منها قوله ﷺ:{أفضل ما قلته أنا و النبيون من قبلي لا إله إلا الله وحده لا شريك له}. وظاهر كلام الناظم-رحمه الله-أنها أفضل حتى من تلاوة القرآن، ولكن الحق أن تلاوة القرآن الكريم هي أفضل أنواع الذكر

على الإطلاق.لأدلة كثيرة.

النقطة الرابعة: ينبغي على العاقل أن يكثر من ذكر الهيللة (لا إله إلا الله مُحَمَّد رسول الله) ويشغل بها أوقات حياته كلها، لأجل أن يحصل على الخير العظيم والثواب الجزيل الذي رتبه المولى سبحانه على ذاكرها والمواظب عليها .

* والكلام على الشهادتين طويل، ومن أراد التوسع فعليه بالمطولات في علم العقيدة الإسلامية.

بيان أركان الدين الثلاثة: الإيمان؛ والإسلام؛ والإحسان

قال عبد الواحد بن عاشر-رحمه الله:

فصل وطاعة الجوارح الجميع❁قولا وفعلا هو الإسلام الرفيع

قواعد الإسلام خمس واجبات ❁وهي (الشهادتان) شرط الباقيات

ثم الصلاة والزكاة في القطاع❁ والصوم والحج على من استطاع

الإيمان جزم بالإله والكتب❁ والرسل والأملاك مع بعث قرب

وقدر كذا صراط ميزان❁حوض النبي جنة ونيران

وأما الإحسان فقال من دراه ❁أن تعبد الله كأنك تراه

إن لم تكن تراه إنه يراك والدين❁ذي الثلاث خذ أقوى عراك

في هذه الأبيات السبعة الأخيرة من علم العقيدة: تعرض الناظم -رحمه الله-: لتعريف الدين وأنه مكون من ثلاثة أركان،وهي:[[الإيمان]]_[[والإسلام]] [[والإحسان]]،فعرف هذه

الأركان الثلاث، وذكر أركان الإسلام الخمس.وبين أن مجموع هذه الأمور هو مسمى الدين.وكل ما ذكره الناظم هنا مأخوذ من حديث جبريل عليه السلام المذكور في الصحيحين، الذي قال عنه العلماء: علوم الشريعة كلها راجعة إليه، فهو جدير أن يسمى بأم السنة،كما سميت الفاتحة بأم القرآن لاشتمالها على معظم معانيه.فما هذه الأبيات إلا نظم له.وسأسير في توضيح هذه الأركان على خطى الناظم–رحمه الله– فأقول وبالله التوفيق:

تعريف الإسلام: لغة: الانقياد والاستسلام. وشرعا: اسم للنطق بالشهادتين أو ما يقوم مقامه كالنطق بالإشارة من الأخرس. بدليل قوله ﷺ:{من قال لا إله إلا الله دخل الجنة}.ومعلوم أن الجنة لا يدخلها إلا المسلم.فالحديث صريح في أن النطق بالشهادتين وحده كاف في الإسلام. فأقل ما تتحقق به ماهية الإسلام هو النطق بالشهادتين، فالكافر يحكم بإسلامه بمجرد نطقه ولا ننتظر حتى يقوم بجميع أعمال الشريعة.لكن الإسلام الكامل هو: أن نطيع الله تعالى بجميع جوارحنا بأن يكون كل ما يصدر عنا من أقوال وأفعال موافقا للشريعة.

–تنبيهان:

1) يدخل في مسمى الإسلام الكامل: أعمال القلب كالنية والرضى والتوكل وحب الله ورسوله.لأنها من الأفعال.وقد عرف الناظم الإسلام الكامل بأنه: طاعة جميع الجوارح قولا وفعلا ظاهرا وباطنا.ولا تدخل الاعتقادات في مسمى الإسلام لأنها ليست من الأقوال ولا من الأفعال.لكنها شرط في الاعتداد بالإسلام شرعا.فلا يعتبر الإسلام شرعا بدون الاعتقاد.

2) قد يطلق الإسلام شرعا ويراد به الدين كله الشامل للإيمان والإسلام والإحسان.ومنه قوله تعالى:﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا

فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ} (85) آل عمران

أركان الإسلام الخمس:

*قال الناظم–رحمه الله:–

قواعد الإسلام خمس واجبات ❀وهي الشهادتان شرط الباقيات

ثم الصلاة والزكاة في القطاع❀ والصوم والحج على من استطاع

بعد أن عرف الناظم–رحمه الله–: الإسلام: شرع في بيان أركانه. وأركان الإسلام هي أسسه وقواعده التي يقوم عليها.وهي خمسة أركان جاء ذكرها في الحديث النبوي الصحيح.فعن عبد الله بن عمر–رضي الله عنهما–قال: سمعت رسول الله–ﷺ–يقول: {بني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله وأن مُحَّمدا رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة،والحج وصوم رمضان} .وفي رواية:{وصوم رمضان،وحج البيت من استطاع إليه سبيلا}

استشكالان والجواب عنهما:

الإشكال الأول: قد تقدم أن أقل ما يتحقق به الإسلام هو النطق بالشهادتين.وأن الإسلام الكامل هو طاعة جميع الجوارح قولا وفعلا ظاهرا وباطنا.ولكن في حديث جبريل عليه السلام جعل الإسلام هو القيام بهذه الأركان الخمس. وهذا ليس بأقل مسمى الإسلام ولا بأكمله.

–**والجواب**: أن حديث جبريل هو لبيان الإسلام الكامل وإنما اقتصر على هذه الخمس لأهميتها و كونها معظم خصاله،بدليل قوله ﷺ في الحديث الآخر {الإسلام علانية والإيمان في القلب} .فقوله

:{ الإسلام علانية}: يشمل جميع الأعمال الظاهرة و الباطنة. لأن قوله علانية من باب تغليب الأعمال الظاهرة على الأعمال الباطنة لأن الأعمال الظاهرة أكثر من الباطنة.

الإشكال الثاني: أن حديث جبريل عليه السلام أفاد أن هذه الخمس هي نفس الإسلام، لأنه لما سأل النبي ﷺ عن الإسلام قال له: {الإسلام: أن تشهد أن لا إله إلا الله.الخ}. وحديث {بني الإسلام على خمس. الخ} يفيد أن هذه الخمس هي قواعد الإسلام وأسسه، وأن الإسلام مبني عليها.وهذا يقتضي أنها مغايرة له لأن المبني غير المبني عليه. وهذا الإشكال يرد أيضا على الناظم، لأنه عرف الإسلام الكامل في البيت المتقدم بطاعة جميع الجوارح، وهذا يشمل الأركان الخمس، فعدها هناك من جملة خصاله، وهنا اعتبرها أركانا له.

- **والجواب**: أن كون الإسلام مبني على هذه الخمس لا يقتضي أنها مغايرة له، وذلك مثل البيت نقول عنه إنه مبني على أسس متينة.وهذا لا يعني أن هذه الأسس مغايرة للبيت.بل هي من جملته ولكنها لما كانت أعظم أجزائه وأهمها اعتبر البيت كله مبنيا عليها، من بناء الكل على الجزء الأعظم.

قال الناظم -رحمه الله تعالى:

الإيمان جزم بالإله والكتب ❀والرسل والأملاك مع بعث قرب

وقـــدر كذا صراط ميزان❀ حوض النبـــي جنـــة ونيران

تعريف الإيمان وبيان أركانه:

الإيمـان: لغة: التصديق بأي خبر. وشرعا]: التصديق أي الجزم مع الإذعان بجميع ماجاء به النبي ﷺ مما علم من الدين بالضرورة.

●**أركـان الإيمـان:** الإيمـان لـه ستة أركـان: وهـي: الإيمـان بالله ؛ وملائكتـه؛ وكتبـه ؛ ورسـله؛ واليـوم الآخـر؛ والقـدر. وبعضـهم عـدها خمسة أركان، لأنه أرجع الإيمان بالقدر: إلى الإيمان بالله، لأن القدر يرجع إلى تعلق العلم والإرادة والقدرة.

♡والنـاظم-رحمه الله- ذكـر أن الإيمـان هـو الجـزم بإحـدى عشـرة قضية، وعند التأمل نجدها ترجع إلى الأركان الست،لأن ستة منها وهي: الجزم بالبعث والصراط والميزان والحوض والجنة والنار ترجع إلى ركن الإيمان باليوم الآخر.

-ولنبين هذه الأركان باختصار شديد فنقول:

الـركن الأول: الإيمـان بالله تعـالى: ومعنـاه: الجـزم بوجـوده وبأنـه متصف بكل كمال ومنزه عن كل نقصان.

الركن الثاني: الإيمان بالملائكة: ومعناه: الجزم بوجودهم وبكل ما أخبرنا الشـرع الحنيـف عـنهم مـن صـفاتهم وعـددهم ووظـائفهم وغـير ذلك.

الركن الثالث: الإيمان بالكتب السماوية: ومعناه: الجزم بأن الكتب التي جاء بها الأنبياء والمرسلين، هي من عند الله وأن ما فيها حق، ومن أشهرها التوراة والزبور والإنجيل والفرقان.إلا أن هذه الكتب قد دخلها التحريف والتزييف ما عدا القرآن الكريم لأن الله تعالى تولى حفظه دونها فقد أوكل حفظها إلى من أنزلت عليهم فلم يحافظوا عليها.

الركن الرابع: الإيمان بالأنبياء والرسل: ومعناه: الجزم بأن لله تعالى أنبياء ورسل، أرسلهم لتزكية البشرية وتعليمهم وهدايتهم إلى فيه فلاحهم دنيا وأخرى، أولهم أبونا آدم وآخرهم نبينا مُحَّد عليهم الصلاة والسلام نؤمن بهم جميعا لا نفرق في الإيمان بين أحد منهم.

الركن الخامس: الإيمان باليوم الآخر: ومعناه: الجزم بحياة أخرى بعد الموت، يبعث الناس بعد موتهم، ويحاسبون على ما قدموا من أعمال، فيجازون عليها، فأما الذين آمنوا وعملوا الصالحات فلهم جنة الخلد، وأما الذين كفروا وعملوا السيئات فلهم النار، يشقون فيها أبدا. وسمي باليوم الآخر لاتصاله بآخر أيام الدنيا. والإيمان باليوم الآخر يشمل الإيمان بما يلي:

الإيمان بالبعث:وهو إحياء الموتى بأن يعيد الله تركيب أجسامهم وينفخ فيها أرواحهم.ووصفه الناظم بالقرب لأنه آت لا محالة وكل آت قريب.

الإيمان بالصراط: وهو جسر ممدود على ظهر جهنم (قنطرة جهنم بين الجنة والنار) يعبر عليه جميع الخلائق، المؤمن وغير المؤمن.فمنهم من يسقط في النار ومنهم يعبره إلى الجنة.فهو الطريق الوحيد للوصول إلى الجنة.

الإيمان بالميزان ووزن الأعمال: أي الجزم بوجود الميزان وبوزن الأعمال لكل الناس إلا من يدخل الجنة بغير حساب فلا توزن أعمالهم. والوزن يكون بعد المحاسبة، لأن المحاسبة لتقدير الأعمال والوزن لإظهار مقاديرها، ليكون الجزاء بحسبها.

الإيمان بحوض النبي ﷺ: وهو حوض عظيم، يمد من نهر في الجنة يسمى بالكوثر وهو أشد بياضا من اللبن، وأبرد من الثلج، وأحلى من العسل، وأطيب ريحا من المسك، وهو في غاية الاتساع، عرضه وطوله سواء.والأحاديث في ذكره ووصفه تبلغ حد التواتر.

الإيمان بالجنة والنار: فالجنة دار خلود للمؤمنين فيها من النعيم المقيم مايعلمه إلا الله سبحانه.وأعظم نعيمها رؤية الله جل في علاه.

والنار دار خلود للكفار والمنافقين، فيها من العذاب والأهوال والشقاء مالا يمكن وصفه.وكل من الجنة والنار موجود الآن.رزقنا الله الجنة مع أحبابنا وأعاذنا من النار.

◇وبقي على الناظم–رحمه الله–أمور يجب اعتقادها لورود النصوص الشرعية بها: ومنها:

–عذاب القبر ونعيمه.وسؤال منكر ونكير.والنفخ في الصور النفخة الأولى والثانية.وأهوال يوم القامة.والشفاعة. والعرض. والحساب.ورؤية الله في الجنة.

الركن السادس: الإيمان بالقضاء والقدر: ومعناه باختصار شديد: الجزم بأن كل ما يقع في الكون من خير أو شر من الإنسان أو من غيره: قد علم الله"سبحانه" به أزلا وأراده وأوجده بقدرته.فلا يخرج شيء عن قدرته وإرادته وعلمه. هذا ومن أراد التوسع في هذه المذكورات فعليه بالمطولات.



الإحسان

قال الناظم–رحمه الله :

وأما الإحسان فقال من دراه❀ أن تعــبد الله كأنـــــك تراه

إن لم تكن تراه إنه يراك❀والدين ذي الثلاث خذ أقوى عراك

الشـرح: تعرض الناظم–رحمه الله–: في هذين البيتين إلى تعريف الركن الثالث من أركان الدين وهو الإحسان وبيان مراتبه، وبيان أركان الدين.

تعريف الإحسان وبيان مراتبه:

الإحسان هو الإتقان والمراد هنا: الإحسان في العبادة أي إتقانها والإتيان بها على أكمل الوجوه.

مراتب الإحسان(مقاماته):

-الإحسان له مرتبتان:

المرتبــة الأولــى: مرتبـة(مقام) المشـاهدة.وهي أعلى المرتبتين.ومعناها أن تعبد الله سبحانه عبادة من يشاهده وينظر إليه.وذلك أن تستحضر وقت العبادة أنك واقف بين يديه حتى كأنك تراه ببصرك وهو يراك.

المرتبة الثانية: مرتبة(مقام) المراقبة: وهي أن تستحضر أن الله مطلع عليك يشاهدك ويرى كل ما تقوم به في دنياك.سبحانه يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور.

ولنضرب لذلك مثالا للتقريب من واقعنا وحياتنا اليومية :

ـ الأجير مع رب العمل: عندما يكون صاحب العمل حاضرا وواقفا عليه فلا شك أن العامل يريه من نفسه غاية الإتقان والتفاني في العمل. وهذه مرتبة المشاهدة. وكذلك إذا لم يكن رب العمل حاضرا ولكن العامل مستيقن أنه رب يراقبه من بعيد، كأن يعلم أنه واضع كاميرات مراقبة في مكان ما.فإنه كذلك يجتهد في العمل، ولكن اجتهاده في هذه الحالة ربما يكون أقل من الحالة الأولى.

-والمطلوب منا أن نصل إلى مقام المشاهدة،بحيث يصير الغيب الذي نؤمن به بمثابة المشاهد المحسوس. وهذا ممكن بل ويقع منا في أمور الدنيا كثيرا، ومن ذلك: على سبيل المثال: الكهرباء فكل واحد منا يخشى منها ويحترز عنها غاية الاحتراز حتى الذي لم يذق في حياته ألمها.فالكهرباء لم نشاهدها ومع ذلك نتعامل معها معاملة من يشاهدها .

-فالمطلوب منا أن نحسن في عبادتنا لله تعالى بحيث نصل بها إلى مقام المشاهدة أو على الأقل إلى مقام المراقبة.

-واعلم أن الإحسان في العبادة هو ثمرة المعرفة بالله تعالى،فإنها تثمر الخوف والحياء من الله والإخلاص في العبادة.

بيان أركان الدين

-المشهور عند علماء الإسلام أن الدين الحنيف يتكون من هذه الأركان الثلاثة و هي: الإيمان والإسلام والإحسان.

وهذا الذي تقدم هو الذي عبر عنه ابن عاشر-رحمه الله-بهذين البيتين: {وأما الإحسان فقال من دراه.الخ} أي وأما تعريف الإحسان في العبادة فقد عرفه النبي ﷺ لما سئل عنه بقوله: أن تعبد الله كأنك تراه ببصرك وهو يراك، وهذا هو مقام المشاهدة، فإن لم تصل إلى هذا المستوى فاعبد الله عبادة من يستحضر أن مولاه يراقبه ويطلع عليه.وهذا هو مقام المراقبة.

-**وقوله** :{ والدين ذي الثلاث خذ أقوى عراك} يعني أن الدين هو مجموع هذه الأركان الثلاث، فاستمسك به كما تستمسك بأوثق حبل في الدنيا.

{انتهى الجزء الأول من هذا الشرح}

جمع وترتيب مركز الإمام مالك الإلكتروني

إشراف الأستاذ: حسن أزروال المالكي